



2023

تقرير عن التنمية في العالم

تقرير رئيسي لمجموعة البنك الدولي

عرض عام

المهاجرون واللاجئون والمجتمعات

عرض عام

المهاجرون
والملاجئون
والمجتمعات

يحتوي هذا الكتيب على العرض العام، فضلاً عن قائمة المحتويات والمقدمة لمطبوعة تقرير عن التنمية في العالم 2023: المهاجرون واللاجئون والمجتمعات، 4-1941-4648-101596978. doi: 10.1596/978-1-4648-1941-4. ستتاح نسخة من الكتاب النهائي بنسق PDF على هذا الموقع: <https://openknowledge.worldbank.org/> <http://documents.worldbank.org/> www.amazon.com. يرجى استخدام النسخة النهائية من الكتاب في الاستشهاد وإعادة الإنتاج والتعديل.

© 2023 البنك الدولي للإنشاء والتعمير / البنك الدولي
1818 H Street NW, Washington, DC 20433
هاتف: 1000-473-202، موقع الإنترنت: www.worldbank.org
بعض الحقوق محفوظة

هذه المطبوعة هي نتاج عمل موظفي البنك الدولي مع إسهامات خارجية. ولا تشكل النتائج والتفسيرات والاستنتاجات الواردة فيها بالضرورة وجهات نظر البنك الدولي، أو مجلس مديره التنفيذيين، أو الحكومات التي يمثلونها. ولا يضمن البنك دقة أو اكتمال أو تداول البيانات الواردة في هذه المطبوعة ولا يتحمل أي مسؤولية عن أي أخطاء أو سهو أو تناقضات في المعلومات، كما لا يتحمل أي التزام فيما يخص استخدام أو عدم استخدام المعلومات أو الأساليب أو العمليات أو الاستنتاجات المبيّنة فيها. ولا تعني الحدود والألوان والمسميات والمعلومات الأخرى المبيّنة في أي خريطة بالمطبوعة أي حكم من جانب البنك على الوضع القانوني لأي إقليم أو تأييد هذه الحدود أو قبولها.

وليس بهذه الوثيقة ما يشكّل، أو يُفسّر على أنه يمثل أو يُعتبر، قيداً على الامتيازات والحصانات التي يتمتع بها البنك أو تخلياً عنها، فجميعها محفوظة على نحو محدد وصریح.

الحقوق والإذن بالطبع والنشر



هذه المطبوعة متاحة بموجب ترخيص نسب المشاع الإبداعي 3.0 لفائدة منظمة حكومية دولية <http://creativecommons.org/licenses/by/3.0/igo> (CC BY 3.0 IGO).

وبموجب هذا الترخيص، يحق لك نسخ هذا العمل، أو توزيعه، أو نقله، أو الاقتباس منه، بما في ذلك للأغراض التجارية، مع الالتزام بالشروط التالية:

إسناد العمل إلى المؤلف – يرجى الالتزام بالصيغة التالية عند الاستشهاد بهذا العمل: البنك الدولي. 2023. "تقرير عن التنمية في العالم 2023: المهاجرون واللاجئون والمجتمعات". كتيب العرض العام. البنك الدولي، واشنطن العاصمة. الترخيص: نسب المشاع الإبداعي CC BY 3.0 IGO

الترجمة – عند ترجمة هذا العمل، يرجى إضافة صيغة إخلاء المسؤولية التالية إلى جانب نسبة العمل إلى المؤلف: هذه الترجمة ليست من وضع البنك الدولي ويجب ألا تُعتبر ترجمة رسمية له، ولا يتحمل البنك الدولي أي مسؤولية عن أي محتوى أو خطأ في هذه الترجمة.

التعديل – في حالة تعديل هذا العمل، يرجى إضافة صيغة إخلاء المسؤولية التالية إلى جانب نسبة العمل إلى المؤلف: هذا اقتباس من عمل أصلي للبنك الدولي. وتقع المسؤولية عن وجهات النظر والآراء المُعبّر عنها في الاقتباس وقوفاً حصرياً على عاتق كاتب الاقتباس، ولا يُقرأها البنك الدولي.

محتوى الطرف الثالث – البنك الدولي لا يمتلك بالضرورة جميع مكونات المحتوى المتضمن في هذا العمل. ولذا، فإن البنك الدولي لا يضمن ألا يمس استخدام أي مُكوّن منفرد مملوك لطرف آخر متضمن في هذا العمل أو جزء من هذا المُكوّن بحقوق تلك الأطراف الأخرى. وتقع مخاطر أي مطالبات قد تنشأ عن هذا المساس على عاتقك وحدك. وإذا أردت أن تُعيد استخدام أحد مُكوّنات هذا العمل، فإنك تتحمل المسؤولية عن تحديد ما إذا كان الأمر يقضي الحصول على ترخيص لذلك الاستخدام والحصول على إذن من صاحب حقوق الملكية. ويمكن أن تتضمن أمثلة المكونات، على سبيل المثال لا الحصر، الجداول أو الأشكال أو الصور.

ويجب توجيه جميع الاستفسارات عن الحقوق والتراخيص والأذون إلى إدارة مطبوعات البنك الدولي على العنوان التالي:

World Bank Publications, The World Bank Group, 1818 H Street NW, Washington, DC 20433, USA
البريد الإلكتروني: pubrights@worldbank.org

الغلاف والتصميم الداخلي: Puntoaparte Editores، بوغوتا، كولومبيا، بمساهمة من فريق التصميم في إدارة الحلول المؤسسية العالمية GCS التابعة للبنك الدولي.

صورة الغلاف: الصف الأول، من اليسار إلى اليمين: A.D.S.Portrait/Shutterstock.com; Daxiao Productions/Shutterstock.com; Daxiao Productions/Shutterstock.com; Prostock-studio/Shutterstock.com; Cookie Studio/Shutterstock.com; Always Say YESS/Shutterstock.com; Picture/Shutterstock.com; EJ Nickerson/Shutterstock.com; Kamira/Shutterstock.com; Heru Anggara/Shutterstock.com; AJP/Shutterstock.com; Prostock-studio/Shutterstock.com. جميع الصور المستخدمة بإذن من المصور و Shutterstock.com؛ يلزم الحصول على إذن إضافي لإعادة الاستخدام.

الصف الثاني، من اليسار إلى اليمين: Daxiao Productions/Shutterstock.com; AJR_photo/Shutterstock.com; Cast Of Thousands/Shutterstock.com; Prostock-studio/Shutterstock.com; airdone/Shutterstock.com; Krakenimages.com/Shutterstock.com; Krakenimages.com/Shutterstock.com; Krakenimages.com/Shutterstock.com; Heru Anggara/Shutterstock.com; KAMPUS/Shutterstock.com; AJP/Shutterstock.com; Krakenimages.com/Shutterstock.com; AJP/Shutterstock.com; Krakenimages.com/Shutterstock.com. جميع الصور المستخدمة بإذن من المصور و Shutterstock.com؛ يلزم الحصول على إذن إضافي لإعادة الاستخدام.

الصف الثالث، من اليسار إلى اليمين: Prostock-studio/Shutterstock.com; AJR_photo/Shutterstock.com; 15Studio/Shutterstock.com; Hing Chung Chic/Shutterstock.com; Prostock-studio/Shutterstock.com; AJR_photo/Shutterstock.com; Cast Of Thousands/Shutterstock.com; BAZA Production/Shutterstock.com; Jacob Lund/Shutterstock.com. جميع الصور المستخدمة بإذن من المصور و Shutterstock.com؛ يلزم الحصول على إذن إضافي لإعادة الاستخدام.

”أُتِي بكبار كهنة الفرس إلى الحاكم المحلي، جادهاف رانا، الذي قدّم لهم إناءً ممتلئاً عن آخره بالحليب للإشارة إلى أن الأراضي المحيطة لا يمكن أن تستوعب مزيداً من السكان. فما كان من كبير الكهنة إلا أن وضع بعض السكر في الإناء للإشارة إلى أن الغرباء بمقدورهم إثراء المجتمع المحلي من غير أن يخلوا محله. فهم سوف ينصهرون في حياة هذا المجتمع كما ينوب السكر في الحليب، ويضفون عليها مذاقاً جميلاً، دونما إحداث أي زعزعة لاستقراره. وقد راقبت تلك الصورة البليغة للحاكم، مما جعله يمنح أولئك المنفيين الأرض والإذن لممارسة شعائرهم الدينية دونما معوقات بشرط أن يحترموا العادات المحلية، وأن يتعلموا اللغة المحلية، اللغة الغوجاراتية“.

—أسطورة فارسية

باعتبارنا مجتمعاً عالمياً، فإننا نواجه خياراً. هل نريد أن تكون الهجرة مصدراً للازدهار والتضامن الدولي، أم مرادفاً للوحشية والتوتر الاجتماعي؟

—أنطونيو غوتيريش، الأمين العام للأمم المتحدة، 2018

المحتويات

توطئة	vii
شكر وتقدير	ix
النقاط والرسائل الرئيسية	xi
مسرد المصطلحات	xiii

1 عرض عام

الهجرة ضرورية لجميع البلدان	2
إطار عملي لواقعي السياسات: مصفوفة التوافق والدوافع	2
عندما تكون درجة التوافق قوية، تكون المكاسب كبيرة	6
عندما يكون التوافق ضعيفا، يجب المشاركة في تحمل التكاليف - وخفضها - على مستوى متعدد الأطراف	9
يتطلب تحسين وضع الهجرة القيام بالأمر بطريقة مختلفة	12
رسالة أمل	13
الحواشي	14
المراجع	15
19 محتويات تقرير عن التنمية في العالم 2023: المهاجرون واللاجئون والمجتمعات	

توطئة

تُعد تقارير البنك الدولي السنوية عن التنمية في العالم روافد أساسية لمخزون المجتمع الدولي من المعارف والبيانات حول قضايا التنمية الرئيسية. يناقش تقرير هذا العام قضية الهجرة، وهي أحد أهم التحديات وأكثرها إلحاحاً في العالم. إذ يوجد حالياً 184 مليون مهاجر في جميع أنحاء العالم، 43% منهم يعيشون في بلدان منخفضة ومتوسطة الدخل. وقد باتت قضايا الهجرة أوسع انتشاراً وأكثر إلحاحاً بسبب التباينات الحادة فيما بين البلدان وداخلها - من حيث الأجور الحقيقية، وفرص سوق العمل، والأنماط الديموغرافية، والتكاليف المناخية.

تسهم الهجرة إسهاماً كبيراً في التنمية الاقتصادية والحد من الفقر، غير أنها تتطوي كذلك على صعوبات ومخاطر. إذ غالباً ما يجلب المهاجرون معهم من المهارات والموارد والدينامية ما يدعم اقتصادات بلدان المقصد. كما أنهم يدعمون، في كثير من الحالات، بلدانهم الأصلية، حيث يوفر آليات مساندة حيوية لمجتمعاتهم المحلية من خلال إرسال تحويلات مالية تشكل شريان حياة لعائلاتهم، وخاصة في أوقات الاضطرابات والأزمات. وتُقدّم مطبوعة تقرير عن التنمية في العالم 2023 سياسات لإدارة الهجرة على نحو أفضل في بلدان المقصد وبلدان المرور العابر والبلدان الأصلية. ويمكن لهذه السياسات أن تساعد في الاستفادة من الفرص الاقتصادية والحد من الصعوبات والمخاطر التي يواجهها المهاجرون.

يناقش التقرير المفاضلات المتعلقة بالهجرة باستخدام "إطار التوافق والدوافع"، حيث يستند جانب "التوافق" إلى اقتصاديات العمل ويركز على مدى مواءمة مهارات المهاجرين وخصائصهم ذات الصلة مع احتياجات بلدان المقصد. ويحدد ذلك مدى استفادة المهاجرين، والبلدان الأصلية، وبلدان المقصد من الهجرة: فكلما ازدادت قوة هذا التوافق، ازدادت المكاسب. أما جانب "الدوافع" فيشير إلى الظروف التي يهاجر فيها الشخص بحثاً عن الفرص أو بسبب الخوف من الاضطهاد أو الصراع المسلح أو العنف. وقد ينشئ الأخير التزامات بموجب القانون الدولي لبلد المقصد: إذ يحق للأشخاص الذين ينتقلون بسبب وجود "خوف له ما يبرره" من التعرض للضرر في بلدانهم الحصول على حماية دولية. وبالجمع بين جانبي "التوافق" و"الدوافع"، فإن الإطار يحدد أولويات السياسات على مستوى البلدان الأصلية وبلدان المرور العابر وبلدان المقصد والمجتمع الدولي. ويناقش كذلك كيف يمكن تحسين استجابات السياسات من خلال مبادرات وصكوك ثنائية أو محدودة الأطراف أو متعددة الأطراف. ويمكن لطريقة تصميم السياسات وتنفيذها أن تساعد المهاجرين على التوجه نحو الفرص الأفضل وتحسين درجة التوافق بحيث تزداد منافع الهجرة للجميع.

ويمكن للبلدان الأصلية تعظيم الآثار الإنمائية لهجرة العمالة على مجتمعاتها من خلال توفير سبل لتسهيل تدفقات التحويلات التي يرسلها المهاجرون والمغتربون، على سبيل المثال عن طريق خفض تكاليف إرسال التحويلات وتلقيها. ويمكن للبلدان الأصلية أيضاً تحسين فرص التعليم بالتعاون مع بلدان المقصد في حالات كثيرة، بما في ذلك المهارات اللغوية. كما يمكنها تحفيز استثمارات مجتمعات الشتات، ودعم المهاجرين العائدين عند دخولهم سوق العمل مرة أخرى.

ويمكن لبلدان المقصد الاستفادة من الإمكانيات التي تتيحها الهجرة لتلبية احتياجات سوق العمل لديها على المدى الطويل، لا سيما لسد النقص في العمالة بسبب تزايد أعداد المسنين أو نقص بعض المهارات. ويمكنها تحسين الجهود الرامية إلى معاملة المهاجرين معاملة إنسانية ومعالجة الآثار الاجتماعية والاقتصادية الواقعة على مواطنيها. ولا بدّ أن تنسق بلدان المرور العابر مع بلدان المقصد لمعالجة مشكلة الهجرة بسبب البؤس والعوز. وللتعاون الدولي أهمية كبيرة في المشاركة في تحمل تكاليف استضافة اللاجئين. وإدراكاً لتحديات الهجرة وتعقيدها، يقدم "تقرير عن التنمية في العالم" أمثلة مبنية على البيانات وقائمة على الشواهد وتقيماً للمفاضلات، ويبيّن كيف يمكن للهجرة أن تصب في مصلحة التنمية. وسيسهل التقرير في تحسين فهم الهجرة، وهو جدير بأن يكون مرجعاً مفيداً لواضعي السياسات وأصحاب المصلحة الآخرين وهم يضعون خيارات مدروسة ويصيغون إستراتيجيات فعالة تسهم في تحقيق نتائج أفضل للمجتمعات المحلية والأفراد.



ديفيد مالباس
رئيس مجموعة البنك الدولي

شكر وتقدير

أعد مطبوعة تقرير عن التنمية في العالم 2023 فريق من البنك الدولي بقيادة خافيير ديفيكتور، وكوي-توان دو، وكاجلار أوزدن. وعملت جويس أنطون إبراهيم رئيسة لفريق العمل. وقدمت التوجيه العام في إعداد وصياغة التقرير كارمن راينهارت (حتى يونيو/حزيران 2022)، النائبة الأولى لرئيس البنك الدولي ورئيسة الخبراء الاقتصاديين سابقاً؛ وإندرميت غيل (ابتداء من سبتمبر/أيلول 2022)، النائب الأول لرئيس البنك الدولي ورئيس الخبراء الاقتصاديين؛ وأرت كراي، مدير شعبة سياسة التنمية في شبكة اقتصاديات التنمية، ونائب رئيس الخبراء الاقتصاديين. وقام برعاية التقرير مكتب نائب الرئيس لشؤون اقتصاديات التنمية.

ضم فريق المؤلفين الأساسيين كلاً من: بييج كاسالي، وفيغيان كليمنت، وفيكرام راغافان، وكانتا ريغو، وساندرا روزو فيلاراغا، وزارا سارزين، وكريستين شونلر، وغانيش سيشان، وماهيشور شريستا، وماورو تيبستا فيردي، وسولومون واليلين، وكريستينا فيسر، وسونهورا يي، بالاشتراك مع محلي البحوث لورا كارون، وناريسيس تشانغوم، وجيسكا دودو بوتشلر، وساميكشا خاري، وماثيو مارتين، وإلهام شباها، وساميكشيا سيواكوتي، وأديسولا سونموني. وقدمت سالومي ميسايل بولس الدعم الإداري للفريق بمساعدة من أيدارا جانوليتايت. وساعد بارثيليمي بوناديو، وأبريل فريك، وجانيس كريد، وتوني زوري سو مؤلفي فصول التقرير في مختلف المراحل. وقدم بروس روس-لارسون توجيهات في إعداد وصياغة التقرير.

وضم أعضاء الفريق الموسع كارولين سيرجانت، وثاميشا تيناكون. ووضع إرهان أرتوك المنهجية المستخدمة في إنشاء مصفوفة الهجرة الثنائية للتقرير. وأسهم جيرو كارليتو في قسم تحت دائرة الضوء 2 عن البيانات، وأسهمت لوسيا هانمر ولورا مونتييس ولورا رولينجز في قسم تحت الضوء 4 عن النوع الاجتماعي. وقامت آن كوخ، ونادين بايلر، ونادين كتاب، وديفيد كيب بتحرير الإطار 3-6 عن الدروس المستفادة من ألمانيا. وقدمت آيرين بلومراد، وفكتوريا إيسيز، وكوني آيسينك، ووليام كيمليكا، وراشيل مكوغان، ويانغ-يانغ جو، مساهمات في أقسام من الفصل 6 عن بلدان المقصد. وساعد باولو باستوس، وإيرينا غاليموفا، ورببيكا غرافاتا، والريم كمال، وهي وانغ في مراجعة النصوص المترجمة.

وأشرف على إستراتيجية التواصل والمشاركة فريق ضم تشيساكو فوكودا، وكارولينا أوردون، وأنوغاها بالان، وإليزابيث برايس، وجو ريبيلو، وشين رومينغ، وماريانا تيكسيرا. وتولّى بول بليك مهام الإشراف والتنسيق لإنتاج مقاطع الفيديو. وقدم كل من كريستين ميلولين، وميكايل ريفنتار، ورولا يازجي خدمات الويب والإنترنت وما يتصل بذلك من توجيهات. ونتوجه بالشكر الخاص إلى ستيفن د. بازدان الذي قام بتنسيق التقرير والإشراف على إنتاجه رسمياً، وإلى برنامج النشر الرسمي التابع للبنك الدولي الذي يضم سيندي فيشر وباتريشيا كاتاباما. وسهّلت ماري فيسك ترجمات متعددة لفريق الترجمة التحريرية والشفوية للعرض العام للتقرير والرسائل الرئيسية وقامت بتنسيقها بشرى بلقفيه. وأدارت ديب باركر، ويانيزي مارتينيز عملية الطبع والتحويل الإلكتروني للتقرير والعديد من منتجاته الإضافية.

وتولّت آن كوخ تحرير مذكرة المفاهيم. وتولّت تحرير التقرير صبرة ليننت، ونانسي موريسون، وصحّح كلاً من غويندا لارسن وكاترين فارلي. وتحقّق روبرت زيمرمان من صحة الاستشهادات واسعة النطاق التي تضمنها التقرير. وقام رايز وورك بتصميم بعض الأشكال والرسوم البيانية للتقرير، كما أسهم في ذلك بيل براغوسكي من شركة Critical Stages. واضطلعت شركة النشر Puntoparte Editores بدور مصمم الجرافيك الرئيسي، وقدمت مؤسستا BMW و Datapage خدمات تنضيد التقرير.

ومدت فان ثي هونغ دو، ودايانا ليغيزامون، ومونيك بيلو باترون، وغلان أحمد يحيى الفريق بالدعم في مجال إدارة الموارد. وسهّل رولف بارتا معتكفات الفريق واجتماعاته الأخرى. ويتقدم الفريق أيضاً بالشكر للزملاء من مختلف المكاتب القطرية للبنك الدولي الذين ساعدوا في الخدمات اللوجستية ومشاركة أصحاب المصلحة لبعثات أعضاء الفريق. ونتوجه بشكر خاص إلى ماريا أليانكا، وغابرييلا كالدرون موتا، وماريا دل كامينو هورتادو، وجريس سوكو، وسيباستيان ستولورز على ما قدموه من مساعدة في أعمال التنسيق وإستراتيجيات العمل رفيعة المستوى.

واستفاد الفريق من التوجيهات والمساهمات التي قدمتها اللجنة الاستشارية الدولية: دينا أبو غيدا، ولولي أريباس-بانوس، وكارولين بانسون، وميشيل بوتزونغ، وجيرو كارليتو، وخيمينا دل كاربيو، وستيفان هاليغيت، وديفيد ماكينزي، وبيا بيترز،

وديليب راثا. ويشعر الفريق أيضا بالامتنان على التوجيهات والتعليقات والإسهامات التي قدمها زملاء آخرون في مجموعة البنك الدولي، لا سيما من مكتب نائب الرئيس لشؤون اقتصاديات التنمية، ومكتب نائب الرئيس لشؤون الاقتصاد وتنمية القطاع الخاص (مؤسسة التمويل الدولية)، ومكتب نائب الرئيس للشؤون القانونية، وقطاع الممارسات العالمية للبيئة والموارد الطبيعية والاقتصاد الأزرق، وقطاع الممارسات العالمية للتمويل والتنافسية والابتكار، وقطاع الممارسات العالمية للفقر والإنصاف، وقطاع الممارسات العالمية للحماية الاجتماعية والوظائف، وقطاع الممارسات العالمية للاستدامة الاجتماعية والشمول الاجتماعي، والفريق المعني بتغير المناخ، والفريق المعني بأوضاع الهشاشة والصراع والعنف، وكذلك الوكالة الدولية لضمان الاستثمار، وشعبة ميزان المدفوعات في صندوق النقد الدولي. ويود الفريق أيضاً أن يشكر العديد من الزملاء في البنك الدولي الذين قدموا تعليقات مكتوبة أثناء عملية الاستعراض الرسمية على مستوى إدارات البنك. فقد وفّرت هذه التعليقات توجيهات قيّمة في مرحلة حاسمة من إنتاج التقرير.

وتلقى فريق إعداد التقرير أيضا اقتراحات وتوجيهات من أعضاء المجلس الاستشاري رفيع المستوى، وهم: ناصر القحطاني، المدير التنفيذي لبرنامج الخليج العربي للتنمية، السعودية؛ ودافينيا إسترا أنياكون، وزير دولة لشؤون الإغاثة والتأهب لمواجهة الكوارث واللاجئين، أوغندا؛ وأليخاندرا بوتيترو باركو، المدير العام السابق لإدارة التخطيط الوطني، كولومبيا؛ وكارل تشوا، الأمين السابق لهيئة التخطيط الاجتماعي والاقتصادي، والاقتصاد الوطني والتنمية، الفلبين؛ وريحا دينيميك، نائبة وزير التعليم الوطني سابقاً، تركيا؛ وتيبيليه دراميه، وزير الشؤون الخارجية السابق وعضو البرلمان السابق، مالي؛ وفيليبو غراندي، مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين؛ وكارلوس غوتيريز، وزير التجارة السابق، الولايات المتحدة؛ وجيلبرت ف. هونغو، المدير العام، منظمة العمل الدولية (ابتداءً من أكتوبر/تشرين الأول 2022)؛ وماري قعوار، وزيرة التخطيط والتعاون الدولي السابقة، الأردن؛ ويوبا راج خاتبودا، وزير المالية السابق ووزير التخطيط السابق ومحافظ البنك المركزي السابق، نيبال؛ وجانيز لينارسيثس، مفوض إدارة الأزمات، المفوضية الأوروبية؛ وديفيد ميلبياند، الرئيس والمدير التنفيذي للجنة الإنقاذ الدولية؛ وجاي رايدر، الأمين العام السابق لمنظمة العمل الدولية (حتى سبتمبر/أيلول 2022)؛ وعاصف صالح المدير التنفيذي لمؤسسة براك، بنغلاديش؛ وأنطونيو فيتورينو، المدير العام للمنظمة الدولية للهجرة. وعمل فولكر تورك أيضا عضواً في فريق الخبراء بصفته الشخصية حتى سبتمبر/أيلول 2022.

تلقى الفريق أيضا مقترحات ومساهمات من اللجنة الاستشارية الأكاديمية التي ضمّت: ران أبراميتزكي (جامعة ستانفورد)، وإيمانويل أوريول (كلية تولوز للاقتصاد)، وألكسندر بيتز (جامعة أكسفورد)، ومايكل كليمنس (مركز التنمية العالمية)، وألكسندر دي شربينين (كلية المناخ بجامعة كولومبيا)، وفريدريك دوكلير (الجامعة الكاثوليكية في لوفان/معهد لوكسمبورج للبحوث الاجتماعية الاقتصادية)، وإيستر دوفلو (معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا)، وفيليز غريب (جامعة برنستون)، وجاي جودوين غيل (جامعة أكسفورد)، وجينيفر هنت (جامعة روتغرز)، وأنا ماريا إيبانيز (بنك التنمية للبلدان الأمريكية/جامعة لوس أنديز)، وسوزان مارتن (جامعة جورجتاون)، وأنا ماريا مايدا (جامعة جورجتاون)، وإدوارد ميغيل (جامعة كاليفورنيا، بيركلي)، ومشوق مبارك (جامعة يال)، وجيوفاني بيرري (جامعة كاليفورنيا، ديفيس)، ولانت بريثيثيت (جامعة أكسفورد)، وجايا رامجي نوغاليس (كلية بيزلي للقانون، جامعة تيمبل)، وهيليل رابوبورت (جامعة باريس 1 بانتيون السوربون / كلية باريس للاقتصاد)، وجاكي وهبة (جامعة ساوثهامبتون).

أجرى الفريق سلسلة من المشاورات الثنائية والزيارات الميدانية مع العديد من الحكومات وشركاء التنمية، ومنهم أرمينيا، وأذربيجان، وبنغلاديش، والكاميرون، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وكولومبيا، وكوت ديفوار، والدنمرك، وإستونيا، وإثيوبيا، وفنلندا، وفرنسا، وجورجيا، وألمانيا، وغواتيمالا، وإندونيسيا، وإيطاليا، واليابان، والأردن، والكويت، ولاتفيا، ولبنان، والمكسيك، والمغرب، وهولندا، وبيرو، والفلبين، والبرتغال، والمملكة العربية السعودية، والسويد، وسويسرا، وتونس، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة، وكذلك الإدارات العامة للعمل المناخي والشراكات الدولية، والهجرة والشؤون الداخلية، والجوار ومفاوضات التوسيع في المفوضية الأوروبية، والدائرة الأوروبية للشؤون الخارجية، ومجلس الخبراء للتكامل والهجرة (ألمانيا)، والفايتكان.

وتشاور الفريق أيضا مع العديد من المنظمات الدولية والإقليمية، منها البنك الآسيوي للتنمية، ومجموعة الكاريبي، ومنظمة العمل الدولية، وبنك التنمية للبلدان الأمريكية (شعبة الهجرة)، والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، واللجنة الدولية للصليب الأحمر، والمنظمة الدولية للهجرة، ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة (شعبة السكان)، ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا، ومفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، والفريق رفيع المستوى للأمين العام للأمم المتحدة عن النزوح الداخلي.

ويقدم الفريق بالشكر إلى جامعة كولومبيا، وجامعة كورنيل، ومؤسسة إنتر أكشن، والمجلس الدولي للوكالات الطوعية، والوكالة اليابانية للتعاون الدولي، ومعهد التنمية فيما وراء البحار، ومعهد بيترسون للاقتصاد الدولي، ومنظمة اللاجئين الدولية بشأن تنظيم واستضافة سلسلة من مناقشات الدائرة المستديرة والندوات مع أكاديميين ومنظمات غير حكومية.

واستفاد الفريق من مساهمات العديد من المراكز البحثية ومعاهد البحوث، ومنها مركز التنمية العالمية، ودار كاثم، ومنظمة فريدم هاوس، والمعهد الألماني للشؤون الدولية والأمنية، ومعهد الشؤون الدولية والأوروبية، ومعهد منظمة التجارة الخارجية اليابانية (جيترو) للاقتصادات النامية، ومعهد جيكا أوغاتا للبحوث، ومعهد سياسات الهجرة، والمجلس الوطني للبحث في إيطاليا.

واستفاد الفريق أيضا من مساهمات عدد من منظمات المجتمع المدني، منها منظمة أكشن إيد بنغلاديش، ووكالة السبتيين للتنمية والإغاثة، ووكالة الهجرة والتكيف، ومنظمة عين أو ساليش كندرا، وجامعة عليكرة الإسلامية، ومنظمة الجميع من أجل التنمية المتكاملة، والتحالف لبناء السلام، والجامعة الأمريكية في بيروت، ووكالة الهجرة والتكيف، ومؤسسة الملائكة لدعم اللاجئين، وجمعية النهضة العربية للديمقراطية والتنمية، والمنصة الآسيوية لحلول النزوح، وجمعية ممرضات إعادة التأهيل، وجمعية بنغلاديش ناري سراميك كندرا، وجمعية أوفهياشي موهिला سراميك في بنغلاديش، وجمعية بسمة زيتونة، ومؤسسة بيل وميليندا غيتس، وشبكة بوند، وجامعة يوردو مونتني، ومؤسسة براك، وشركة الاستثمارات الدولية البريطانية، ومؤسسة الأعمال تحارب الفقر، وهيئة كير الدولية، وهيئة كير الدولية في الأردن، وهيئة كير الدولية في المملكة المتحدة، والوكالة الكاثوليكية للتنمية فيما وراء البحار، وهيئة الإغاثة الكاثوليكية، ومركز العمل الخيري في أثناء الكوارث، ومركز التنمية العالمية، ومركز السلام والمناصرة، ومركز تطوير السياسات، ومركز حوار السياسات، وهيئة الخدمات الكنسية العالمية، ومنظمة كلير جلوبال، ومراكز كولومبيا العالمية، ومجموعة باتيامولينغي الكونغولية، ومنظمة كورد إيد إنترناشيونال، ومنظمة الثقافة في الانسجام، والمجلس الدنماركي للاجئين، وبعثة الاتحاد الأوروبي إلى بنغلاديش، وجامعة ديلا، ومؤسسة درة المنال للتنمية والتدريب، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، وسفارة الدنمرك، ومنظمة Encuentros SJM، والدائرة الأوروبية للشؤون الخارجية، ومؤسسة سينما من أجل السلام (Films 4 Peace Foundation)، ومؤسسة سان باولو الخيرية، والمنظمة الدولية لتوفير الغذاء للحياح، ووزارة الخارجية والكونغول للتنمية البريطانية، والمركز الألماني للتكامل وبحوث الهجرة، والحملة العالمية للمساواة في حقوق الجنسية، وشبكة التسجيلات العالمية الولايات المتحدة، ومنندى البحوث العالمية بشأن الشتات وتخطي الحدود الوطنية، ومنظمة حسن الجوار، ومنظمة هيئة جريس الخيرية، وشبكة منظمات القيادة الشعبية، ومجموعة التوازن، وكلية جيلفورد، ومؤسسة HasNa لرعاية التفاهم الثقافي، وجمعية غوث المهاجرين العيرانيين، ومؤسسة هلفيتاس إنترناشيونال، ومؤسسة أمل الأطفال والنساء ضحايا العنف، والجمعية المصرية للنساء المهاجرات، وهيئة الإغاثة الإنسانية IHH، ومنظمة العمل الدولية، ومؤسسة إنديبننت، ومعهد الحياة المستقلة، ومؤسسة معهد الحكومة، ومعهد الشؤون الدولية والأوروبية، ومؤسسة إنتر أكشن، ومركز رصد النزوح الداخلي، والمركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة، واللجنة الدولية للصليب الأحمر، والمجلس الدولي للوكالات الطوعية، والرابطة الدولية المستقلة للهوكي، والمعهد الدولي للدراسات الإستراتيجية، ومنظمة إنتر سوس، والمنظمة الدولية للهجرة، وهيئة الإغاثة الإسلامية - الولايات المتحدة، وهيئة الإغاثة الإسلامية عبر العالم، ومؤسسة إيتاسترا، ومجموعة جيرونيمو مارتنز، والهيئة اليسوعية الدولية لخدمة اللاجئين، والصندوق الهاشمي للتنمية البشرية، وجامعة يوستوس لبيبيش في غيسن، ومركز كاكوما للتدريب المهني، ومؤسسة أطفال في حاجة إلى الدفاع، ومؤسسة تنمية كيفو كويتو، وجماعة الماء الحي، والاتحاد اللوثري العالمي، ومؤسسة مانوشر جونو، وجامعة ماكغيل، ومنظمة أطباء العالم، اليابان، ومؤسسة ميدجلوبال، ومنظمة أنا من أجلك، وفيلق الرحمة، وفيلق الرحمة-الأردن، وشبكة منظمات المجتمع المدني للنزوح في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ومنظمة ميجريت، ومؤسسة ميزيريور، ومنظمة مولتي فولتي، والوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات، والمجلس الوطني لحقوق الإنسان بالمغرب، والمؤسسة الهولندية لدعم اللاجئين، ومؤسسة قادمون جدد ذوو إعاقة في السويد، والمدرسة الجديدة للبحوث الاجتماعية، وجامعة السوربون الجديدة، وجامعة نيويورك، والمجلس النرويجي للاجئين، والمجلس النرويجي للاجئين-الأردن، والمجلس النرويجي للاجئين-الولايات المتحدة، والجامعة النرويجية للعلوم والتكنولوجيا، ومنظمة أوكاسيف، ومنظمة أوسون للخبرات التجديدية، ومعهد التنمية فيما وراء البحار، وبرنامج أوفياشي كارمي أونايان، ومؤسسة أوكسفام إبيبيش، ومؤسسة أوكسفام الدولية، وأوكسفام الأردن، وأوكسفام نوفيب، وأوكسفام المملكة المتحدة، ومؤسسة التنمية للبلدان الأمريكية، ومؤسسة Pasos Firmes، والبعثة الدائمة لجمهورية كينيا لدى الأمم المتحدة، ومكتب الممثل الدائم لمملكة هولندا لدى الاتحاد الأوروبي، وبلان إنترناشيونال، وبلان إنترناشيونال الأردن، ومركز السياسات من أجل الجنوب الجديد، وشركة آر إيه إستوديو، ووحدة بحوث تنقلات اللاجئين والمهاجرين، وشركة اللاجئين، وكونسورتيوم كينيا للاجئين، ومجلس اللاجئين، ومؤسسة دمج اللاجئين من خلال إنعاش الريف الأوروبي عبر شبكة الإنترنت، وصندوق الاستثمار في اللاجئين، وشبكة الاستثمار في اللاجئين، ومبادرة الاعتماد على الذات للاجئين، ومنظمة اللاجئين الدولية، وأمانة الحلول الإقليمية الدائمة، وهيئة الإغاثة الدولية، وجمعية رعاية نساء الروهينجيا، ومؤسسة صمويل هول، ومنظمة إنقاذ الطفولة، مبادرة سوياً، وشبكة بحوث الحركة النسائية، مشروع المؤسسة الاجتماعية - الأردن، ومؤسسة فينتشرز 17، ومؤسسة كرة القدم بدون حدود، أوغندا، وجمعية حقوق الإنسان ومساعدة السجناء، باكستان، ومركز التضامن، ومنصة سوق فن، ومنظمة مساندة اللاجئين أفريقيا،

والوكالة السويسرية للتنمية والتعاون، والمركز السوري للعدالة والمساءلة، ومؤسسة تمكين، ومؤسسة شراكة الخيمة للاجئين، وشبكة UMI الاجتماعية، ومفوضية الأمم المتحدة للاجئين، ومجلس الشباب الاستشاري العالمي التابع لمفوضية الأمم المتحدة للاجئين، ومكتب تمثيل مفوضية الأمم المتحدة للاجئين في هولندا، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، ومكتب المنسق المقيم للأمم المتحدة، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، والمجلس الاستشاري للاجئين بالولايات المتحدة، وجامعة أكسفورد، وجامعة فرجينيا، ومؤسسة واريبي للتنمية، ومؤسسة أطفال الحرب كندا، ومؤسسة ويلتون بارك، ومؤسسة وينروك الدولية، ولجنة النساء اللاجئات، ومجموعة البنك الدولي جنيف، والمجلس العالمي للجوء والهجرة، ومنظمة الرؤية العالمية، والرؤية العالمية الدولية، ومؤسسة تعاون الشباب من أجل الأفكار، ومؤسسة النهوض بالشباب.

ويتقدم الفريق بشكر خاص إلى المنظمات التي يقودها المهاجرون واللاجئون التي تشاور معها ومكنت الفريق من الاستماع إلى أصوات المهاجرين واللاجئين. وهي تشمل جمعية التضامن مع اللاجئين الأفغان، وشبكة المنظمات التي يقودها اللاجئون في أفريقيا، ومنظمة أرسى بوركو روسو، ومؤسسة الحصول على اللجوء، ومنندى صناعات التغيير لإعادة التوطين، وجمعية لاجئي دارفور في أوغندا، والاتلاف الأوروبي للمهاجرين واللاجئين، والشبكة العالمية للمنظمات التي يقودها اللاجئون، ومؤسسة أمل من أجل اللاجئين في العمل، ولجنة الإنقاذ الدولية، والمجلس الاستشاري الأيرلندي للاجئين، ومؤسسة الأمل المتوسطي، وشبكة حقوق اللاجئين، ومؤسسة موزايكو، ومنصة New Women Connectors، ومنظمة النوام للأطفال، ومنظمة أناس من أجل السلام والدفاع عن الحقوق، وشبكة PLACE لإطلاق إمكانات اللاجئين، ومبادرة بليثورا الاجتماعية، ومنظمة أناس من أجل السلام والدفاع عن الحقوق أوغندا، والمجموعة الاستشارية للاجئين، والشبكة الاستشارية للاجئين في كندا، وشبكة المنظمات التي يقودها اللاجئون - أوغندا، ومنظمة صابون ستي لإعادة تمكين اللاجئات، ومنظمة أوموجا للاجئين، وفريق الدعوى الاجتماعية للشباب.

علاوة على ذلك، تشاور الفريق مع أكاديميين، من بينهم: تينداي أتشيوم (جامعة كاليفورنيا، لوس أنجلوس)، وت. ألكسندر ألينيكوف (جامعة المدرسة الجديدة، نيويورك)، ومصطفى الزيتراوي (جامعة سلطان مولاي سليمان، بني ملال، كلية خريبيكة)، وماسيمو ليفي باتشي (جامعة فلورنسا)، وكوشيك باسو (جامعة كورنيل)، وبيرنند بيبر (مركز برلين للعلوم الاجتماعية)، وإيرين بلومراد (جامعة كاليفورنيا، بيركلي)، وتشاد باون (معهد بيترسون للاقتصاد الدولي)، ونانسي تشاو (جامعة كورنيل)، وهواي تشين (جامعة كورنيل)، وفنسنت تشيبتيل (المعهد العالي للدراسات الدولية والتنمية بجنيف)، وكاترين كوستيلو (كلية هيرتاي)، وجيشنو داس (جامعة جورج تاون)، وغلين دينغ (جامعة كولومبيا)، وشانتا ديفاراجان (جامعة جورج تاون)، وياسمين دياب (الجامعة اللبنانية الأمريكية)، ومحمد ضيوف (جامعة كولومبيا)، وأنغيل أ. إسكاميلا جارسيا (جامعة كورنيل)، وفينكتوريا إيسيز (جامعة غرب أونتاريو)، وأما آر. فرانسيس (جامعة كولومبيا)، وفيلان فراير (جامعة دل باسيفيكو، بيرو)، وفيليز جاريب (جامعة برنستون)، وشانون غليسون (جامعة كورنيل)، وجاي جروسمان (جامعة بنسلفانيا)، ويوكي هيغوتشي (جامعة صوفيا)، وولتر كالين (عضو في المجموعة الاستشارية لفريق الأمين العام للأمم المتحدة رفيع المستوى المعني بالنزوح الداخلي وجامعة بيرن)، ورافي كانبور (جامعة كورنيل)، ونيراج كوشال (جامعة كولومبيا)، وويل كيمليكا (جامعة كوينز)، وجين ماك آدم (جامعة نيو ساوث ويلز، سيدني)، وجوستافو ميريليز (جامعة كندا للدراسات الدولية)، وبيرولوي موتالبانو (جامعة لا سابينزا)، ويوكو ناكانو (جامعة تسوكوبا)، ودانييل نوجوكس (جامعة كولومبيا)، وإيزومي أونو (المعهد الوطني العالي لدراسات السياسات، GRIPS)، وأوبيورا تشينيدو أوكافور (كلية الدراسات الدولية المتقدمة، جامعة جونز هوبكنز)، وبريان بارك (جامعة كورنيل)، وإيليانور باينتر (جامعة كورنيل)، واولو بينوتي (جامعة بوتشوني)، وآدم بوزين (معهد بيترسون للاقتصاد الدولي)، وفوريو روزاتي (جامعة تور فيرغاتا)، وإيسويكي سوادا (جامعة طوكيو)، وألكسندرا سكاتشو (مركز برلين للعلوم الاجتماعية)، وماي سيكي (جامعة ريتسوميكان)، وأكيرا شيبانوما (جامعة طوكيو)، ودانا سميت (جامعة كورنيل)، وأيا سوزوكي (جامعة طوكيو)، وجان سفينجار (جامعة كولومبيا)، وسابورو تاكيزاوا (جامعة طويو إيو)، وجويل ترانسمان (كلية فليتشر للقانون والدبلوماسية، جامعة تفتس)، وكارلوس فارغاس-سيلفا (جامعة أكسفورد)، ونيكولاس فيرون (معهد بيترسون للاقتصاد الدولي)، وتاتسوفومي ياماغاتا (جامعة آسيا باسيفيك في ريتسوميكان)، وكيبيتشي يامازاكي (جامعة يوكوهاما الوطنية)، ويانغ-يانغ جو (جامعة كولومبيا البريطانية).

وقدّم الصندوق الاستئماني متعدد المانحين للنزوح القسري دعماً سخياً للدراسات المرجعية وأنشطة مشاركة أصحاب المصلحة ونشر المعلومات.

وأخيراً، يعتذر الفريق لأي من الأفراد أو المنظمات الذين سقطت أسماؤهم سهواً عن غير قصد من هذه القائمة. ويعرب عن امتنانه للمساعدة التي تلقاها من كل من أسهم في هذا التقرير، بما في ذلك أولئك الذين قد لا تظهر أسماؤهم هنا. ويود أعضاء الفريق أيضاً أن يشكروا أسرهم على دعمهم طوال فترة إعداد هذا التقرير.

النقاط والرسائل الرئيسية

يقدم هذا التقرير تحليلاً شاملاً للهجرة الدولية وما تحمله من إمكانيات لتكون بمثابة قوة دافعة لتحقيق النمو والرخاء المشترك في جميع البلدان.

- يركز التقرير على الأشخاص الذين لا يتمتعون بجنسية البلد الذي يعيشون فيه: نحو 184 مليون شخص في جميع أنحاء العالم، من بينهم 37 مليون لاجئ. ويعيش نحو 43% منهم في بلدان منخفضة ومتوسطة الدخل. ويُعرّف المهاجرون في بعض الأحيان بأنهم "أشخاص مولودون خارج البلد"، وهذا التقرير يتبنى رؤية مختلفة نظراً لأن الأشخاص الذين حصلوا على الجنسية يتمتعون بالحقوق نفسها التي يتمتع بها جميع المواطنين الآخرين.
- تتزايد أهمية الهجرة بالنسبة للبلدان من مختلف مستويات الدخل بفعل التغير الديموغرافي السريع. إذ تشهد البلدان مرتفعة الدخل تزايداً في أعمار السكان بوتيرة سريعة، ومثلها البلدان متوسطة الدخل التي ترتفع فيها أعداد المسنين قبل أن تدخل في مصاف الدول الغنية. ورغم ارتفاع أعداد السكان في البلدان منخفضة الدخل، فإن الشباب ينضمون لقوة العمل وهم يفتقرون إلى المهارات اللازمة في أسواق العمل العالمية. وهذه الاتجاهات من شأنها أن تثير تنافساً عالمياً على العمالة.
- يقدم هذا التقرير إطار عمل قوياً للاسترشاد به في وضع السياسات يستند إلى مدى توافق مهارات المهاجرين وما يتعلق بها من سمات مع احتياجات بلدان المقصد، وكذلك إلى دوافع انتقالهم. وتحدد درجة التوافق مدى استفادة المهاجرين والبلدان الأصلية وبلدان المقصد من الهجرة. وقد ينشئ الدافع التزامات بموجب القانون الدولي لبلد المقصد: فالأشخاص الذين ينتقلون بسبب "خوف له ما يبرره" من التعرض للضرر أو الاضطهاد في بلدانهم - اللاجئون بحكم تعريفهم، يستحقون الحماية الدولية.
- يُمكن إطار التوافق والدوافع واضعي السياسات من اتخاذ الإجراءات الملانمة، ويحدد التقرير السياسات اللازمة.
- كلما كان التوافق قوياً بين مهارات المهاجرين واحتياجات أسواق العمل في بلدان المقصد، زادت المكاسب لأنفسهم وللبلدان الأصلية وبلدان المقصد. وهذا هو الحال بالنسبة للغالبية العظمى من المهاجرين، سواء كانوا من ذوي المهارات العالية أو المنخفضة أو المهاجرين الشرعيين أو غير الشرعيين. وينبغي أن يكون هدف السياسات هو تعظيم المكاسب للجميع.
- وفيما يتعلق باللاجئين، عندما يكون هذا التوافق ضعيفاً، من الضروري المشاركة في تحمل التكاليف - وخفضها - على أساس تعدد الأطراف. إذ إن حالات اللجوء يمكن أن تدوم لسنوات. وينبغي أن يكون هدف السياسات هو خفض تكاليف الاستضافة، مع الحفاظ في الوقت نفسه على معايير الحماية الدولية اللازمة.
- عندما تكون درجة التوافق ضعيفة، ويكون الأشخاص من غير اللاجئين، تثار تحديات صعبة على صعيد السياسات، ولا سيما عندما تنسم أوضاع المهاجرين بعدم الانتظام وتكون باعثة على الأسى. ومن حق بلدان المقصد تنظيم دخول هؤلاء المهاجرين، لكن ترحيلهم أو رفض دخولهم يمكن أن يؤدي إلى أشكال لا إنسانية من المعاملة. ويمكن للسياسات التقييدية التي تتبناها بلدان المقصد أيضاً أن تفرض تكاليف على بعض بلدان المرور العابر. وينبغي أن يكون هدف السياسات هو الحد من الحاجة إلى الهجرة بسبب البؤس والعوز، ويمكن أن تضطلع التنمية بدور بالغ الأهمية في هذا الصدد.

- ينبغي للبلدان الأصلية إدارة الهجرة على نحو فاعل، بما يصب في مصلحة عملية التنمية. وينبغي لها أن تجعل هجرة العمالة جزءاً واضحاً من إستراتيجيتها الإنمائية، وأن تعمل على خفض تكاليف التحويلات، وتسهيل نقل المعارف من مواطني الشتات، وبناء المهارات التي يشتد الطلب عليها على مستوى العالم، والتخفيف من الآثار السلبية "لهجرة العقول"، وتوفير الحماية لمواطنيها في أثناء وجودهم في الخارج، ومساندتهم عند عودتهم.
- يمكن لبلدان المقصد أيضاً إدارة الهجرة على نحو يراعي البعد الإستراتيجي بقدر أكبر، إذ ينبغي لها أن تستخدم الهجرة "الأكثر توافقاً" لتلبية احتياجاتها من العمالة، مما يسهل إدماج المهاجرين مع معالجة الآثار الاجتماعية التي تثير القلق فيما بين مواطنيها. وينبغي لها أن تسمح للاجئين بالتنقل، والحصول على فرص العمل، والخدمات العامة حيثما توفرت. وعليها كذلك أن تحد، بطريقة إنسانية، من محاولات الهجرة التي يغلفها البؤس وتحفها المخاطر البالغة.
- يُعد التعاون الدولي أداة ضرورية لتحويل الهجرة إلى قوة دفع قوية للتنمية. ويمكن للتعاون الثنائي أن يدعم توافق مهارات المهاجرين مع احتياجات بلدان المقصد. وتمس الحاجة كذلك إلى بذل جهود متعددة الأطراف للمشاركة في تحمل تكاليف استضافة اللاجئين ومعالجة مشكلة الهجرة بسبب البؤس والعوز. وينبغي وضع أدوات تمويل جديدة لمساعدة البلدان على رعاية غير المواطنين بطريقة يمكن التنبؤ بها. ويجب الاستماع إلى الأصوات الممثلة تمثيلاً ناقصاً في النقاش الدائر حول الهجرة، بما في ذلك البلدان النامية والقطاع الخاص وأصحاب المصلحة الآخرون والمهاجرون واللاجئون أنفسهم.

مسرد المصطلحات

تقدّم هذه القائمة أوصافاً عامة، وليس تعريفات قانونية دقيقة، للمصطلحات التي يكثر استخدامها في هذا التقرير. ومع ذلك، تشمل هذه الأوصاف العناصر القانونية والمتعلقة بالسياسات التي لها صلة بكيفية فهم هذه المصطلحات وتطبيقها عملياً.

اللجوء أو وضع اللاجئ: وضع قانوني يمنحه البلد للاجئين على أرضه بناءً على إجراءات قضائية أو إدارية. ويكفل هذا الوضع لمكتسبيه التمتع بالحماية الدولية للاجئين من خلال منع إعادتهم (تماشياً مع مبدأ عدم الإعادة القسرية) وتنظيم إقامتهم في هذا البلد ومنحهم حقوقاً معينة أثناء وجودهم به.

طالب اللجوء: شخص خارج بلده الأصلي يطلب اللجوء. وللأغراض الإحصائية، هو شخص قدّم طلباً لالتماس اللجوء لكنه لم يتلق قراراً نهائياً بعد.

الحماية (الدولية) التكميلية: أشكال من الحماية الدولية توفّرها البلدان أو المناطق للأشخاص الذين ليسوا لاجئين، لكنهم قد لا يزالون بحاجة إلى الحماية الدولية. وتستخدم البلدان أشكالاً مختلفة من الآليات القانونية والمتعلقة بالسياسات لتنظيم دخول هؤلاء الأفراد أو إقامتهم، أو منع إعادتهم (تماشياً مع مبدأ عدم الإعادة القسرية).

فرد من الموطن نفسه: شخص يحمل الجنسية ذاتها التي يحملها شخص آخر.

بلد/مجتمع المقصد: البلد أو المجتمع الذي ينتقل إليه المهاجر.

الشتات: سكان بلد معين مشتتون ومتفرقون في بلدان أو مناطق منفصلة عن الموطن الجغرافي الأصلي.

المهاجر بسبب البؤس والعوز: مهاجر ينتقل إلى بلد آخر مدفوعاً بالمعاناة من البؤس والعوز لكنه لا يستوفي المعايير المطبّقة للحصول على وضع اللاجئ. وغالباً ما تكون عمليات انتقال هؤلاء المهاجرين غير منتظمة وغير آمنة.

المهاجر لأسباب اقتصادية: مهاجر يعبر الحدود الدولية ليس بدافع تجنّب الاضطهاد أو احتمال التعرّض لضرر جسيم أو ملاقة الموت، بل لأسباب أخرى مثل تحسين الأحوال المعيشية من خلال العمل أو لم شمل الأسرة في الخارج. ويشمل هذا المصطلح العمال المهاجرين الذين يهاجرون بشكل رئيسي من أجل العمل في بلد آخر.

المهاجر النازح: شخص يرحل عن بلد إقامته المعتادة ليقوم في بلد آخر. ويُستخدم هذا المصطلح من منظور البلد الأصلي لهذا الشخص.

البلد/المجتمع المضيف: البلد أو المجتمع الذي ينتقل إليه اللاجئ إما بشكل مؤقت أو دائم.

المهاجر الوافد: شخص ينتقل إلى بلد ليكون مكان إقامته المعتادة. ويُستخدم هذا المصطلح من منظور بلد المقصد لهذا الشخص.

النازحون داخلياً: أشخاص نزحوا داخل حدود الدولة تجنّباً للاضطهاد أو الضرر الجسيم أو الموت من خلال، على سبيل المثال، صراع مسلّح أو حالات شيع أعمال العنف، أو انتهاكات حقوق الإنسان، أو الكوارث الطبيعية أو التي من صنع البشر.

الحماية الدولية: الحماية القانونية التي تمنحها البلدان للاجئين أو غيرهم من النازحين في أراضيها الذين لا يمكنهم العودة إلى بلدانهم الأصلية لأنهم سيكونون عُرضةً للخطر هناك أو لأن بلدانهم غير قادرة على حمايتهم أو غير رغبة في ذلك. وتأخذ الحماية الدولية شكل الوضع القانوني الذي يمنع، كحدٍ أدنى، إعادتهم (بما يتماشى مع مبدأ عدم الإعادة القسرية) وينظّم إقامتهم في أراضي البلد المعني.

المهاجر غير الشرعي: مهاجر غير مصرّح له قانوناً بدخول بلد معين أو الإقامة فيه (يُسمّى أيضاً المهاجر الذي لا يحمل وثائق رسمية).

المهاجر: في هذا التقرير، هو الشخص الذي يغيّر بلد إقامته المعتادة والذي ليس من مواطني البلد المقيم فيه. ولا يشمل ذلك الانتقال لفترة قصيرة لأغراض مثل الترفيه أو العمل أو العلاج الطبي أو أداء شعائر الحج.

المواطن المتجنس: مهاجر حصل على الجنسية في بلد المقصد.

غير المواطن: شخص لا يحمل جنسية البلد الذي يقيم فيه.

عدم الإعادة القسرية: المبدأ القانوني الذي يحظر على البلدان إعادة الأشخاص إلى أماكن قد يتعرّضون فيها لمخاطر الاضطهاد أو التعذيب أو غير ذلك من الأضرار الجسيمة.

البلد/المجتمع الأصلي: البلد أو المجتمع الذي ينتقل منه المهاجر أو اللاجئ.

اللاجئ: شخص يمنحه بلد اللجوء الحماية الدولية بسبب الخوف من الاضطهاد أو بسبب نشوب صراع مسلّح أو أعمال عنف أو اضطراب عام خطير في بلده الأصلي. وتأخذ الحماية الدولية التي تمنحها البلدان للاجئين شكل التمتع بوضع قانوني خاص (انظر اللجوء أو وضع اللاجئ) يمنع إعادتهم (تماشياً مع مبدأ عدم الإعادة القسرية) وينظّم إقامتهم في أراضي هذه البلدان ويمنحهم حقوقاً معينة أثناء وجودهم بها، وذلك بموجب اتفاقية عام 1951 الخاصة بوضع اللاجئين وبروتوكولها لعام 1967 أو الصكوك القانونية الدولية أو الإقليمية أو الوطنية الأخرى.

المهاجر الشرعي: مهاجر مصرّح له قانوناً بدخول بلد معين أو الإقامة فيه.

عديم الجنسية: شخص ليس مواطناً لأي بلد.

بلد المرور العابر: هو البلد الذي يعبر خلاله المهاجر ليصل إلى بلد المقصد.



عرض عام

لطالما كانت الهجرة دوماً جزءاً من التجربة البشرية منذ البدايات الأولى للحضارة. فقد غادر الإنسان الحديث وادي أومو في أفريقيا قبل نحو 200 ألف عام. ومنذ ذلك الحين، لم يتوقف البشر يوماً عن الانتقال، مما أتاح لهم إنتاج ثقافات ولغات وأعراف متميزة. لقد أثبتت الهجرة أنها قوة دافعة لعملية التنمية، حيث تؤدي إلى تحسين حياة مئات الملايين من المهاجرين وأسرتهم والمجتمعات التي يعيشون فيها في جميع أنحاء العالم. إلا أنه يوجد أيضاً عددٌ من التحديات - تواجه المهاجرين، وبلدانهم الأصلية، وبلدان المقصد.

يعرّف هذا التقرير المهاجرين بأنهم أشخاص يعيشون خارج البلدان التي يحملون جنسياتها (الإطار 1) - سواء انتقلوا منها بحثاً عن فرص اقتصادية أفضل أو نزحوا منها بسبب الصراعات أو الاضطهاد (اللاجئون). ولا يدخل في هذا التعريف المهاجرين الذين حصلوا على جنسيات بلدان إقامتهم. وهو يعني بعدم تمتعهم بالجنسية - وما يرتبط بذلك من حقوق مدنية وسياسية واقتصادية - مما يخلق تحديات خاصة للمهاجرين وواضعي السياسات، وليس لكون أن الأفراد انتقلوا من بلد إلى آخر في مرحلة ما من حياتهم.

الإطار 1 كم عدد المهاجرين، وأين يعيشون؟

تتميز عمليات الانتقال عبر الحدود التي يشهدها عالم اليوم بتنوعها؛ أي أنه لا يوجد نمط واحد للمهاجرين أو للبلدان الأصلية أو لبلدان المقصد. ويختلف المهاجرون من حيث أسباب انتقالهم، ومهاراتهم، وخصائصهم الديموغرافية، وأوضاعهم القانونية، وظروفهم، وأفاقهم المستقبلية. وتوجد بلدان أصلية وبلدان مقصد من جميع مستويات الدخل. وفي الواقع، فإن الكثير من البلدان تُعد بلدان أصلية وبلدان مقصد في الوقت نفسه، مثل المكسيك ونيجيريا والمملكة المتحدة. وعلى النحو المبين في هذا التقرير، يبلغ عدد المهاجرين نحو 184 مليون مهاجر في جميع أنحاء العالم (نحو 2.3% من سكان العالم) - من بينهم 37 مليون لاجئ:

- يعيش نحو 40% (64 مليون مهاجر لأسباب اقتصادية و10 ملايين لاجئ) في البلدان مرتفعة الدخل الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية. وهم عمال، سواء من ذوي المهارات العالية أو المحدودة، وأسرتهم وأشخاص لديهم نية الاستقرار ومهاجرون مؤقتون وطلاب، وأيضاً مهاجرون لا يحملون وثائق رسمية وأشخاص يسعون للحصول على الحماية الدولية. ويشمل هذا العدد 11 مليون مواطن من الاتحاد الأوروبي يعيشون في بلدان الاتحاد الأخرى، مع تمتعهم بحقوق إقامة واسعة النطاق.
- يعيش نحو 17% (ما يقرب من 31 مليون مهاجر لأسباب اقتصادية) في دول مجلس التعاون الخليجي، وجميعهم تقريباً عمال مؤقتون يحملون تأشيرات عمل قابلة للتجديد. وهم يمثلون، في المتوسط، نحو نصف سكان دول المجلس.
- يعيش نحو 43% (52 مليون مهاجر لأسباب اقتصادية، و27 مليون لاجئ) في بلدان منخفضة ومتوسطة الدخل. وقد تركوا بلدانهم بصفة أساسية بحثاً عن عمل، أو للفرار من الأزمات، أو للحصول على حماية دولية.

وقد ظلت نسبة المهاجرين من سكان العالم ثابتة إلى حد ما منذ عام 1960. وعلى الرغم من ذلك، فإن هذا الاستقرار الظاهري مضلل نوعاً ما لأن النمو الديموغرافي كان متفاوتاً في جميع أنحاء العالم، حيث زادت سرعة الهجرة العالمية بأكثر من ثلاثة أضعاف معدل النمو السكاني في البلدان مرتفعة الدخل، في حين لم تتجاوز نصف سرعة النمو السكاني في البلدان منخفضة الدخل.

المصدر: قاعدة بيانات الهجرة الخاصة بمطبعة تقرير عن التنمية في العالم 2023، البنك الدولي، واشنطن العاصمة: <https://www.worldbank.org/wdr2023/data>.

أ. لا يتضمن هذا التقدير ما يقرب من 61 مليون مواطن حاصلين على الجنسية ممن ولدوا خارج البلاد.

ب. لا يتضمن هذا التقدير ما يقرب من 31 مليون مواطن حاصلين على الجنسية ممن ولدوا خارج البلاد.

يقدم التقرير إطاراً لإدارة الآثار الاقتصادية والاجتماعية والبشرية للهجرة على أفضل وجه ممكن. فمن خلال الجمع بين الأفكار المتعمقة المستمدة من اقتصاديات العمل والقانون الدولي، يبحث التقرير درجة الطلب على مهارات المهاجرين وسماتهم في بلدان المقصد (التوافق)، وما إذا كانوا يبحثون عن فرص أو يخشون على حياتهم في بلدهم الأصلي (الدوافع). وهي تميز بين أربعة أنواع مختلفة من عمليات الانتقال وتحدد السياسات والتدخلات ذات الأولوية لتحقيق منافع التنمية بشكل كامل في جميع الحالات. ولإحداث التغيير المطلوب، يُعد التعاون الدولي أمراً بالغ الأهمية - وهو ما ينطبق أيضاً على تمكين الأصوات الجديدة التي يمكنها تغيير طبيعة المناقشات الحالية والنبرة التي تغلب عليها.

الهجرة ضرورية لجميع البلدان

تُعد الهجرة انعكاساً للخدمات والاختلالات العالمية، مثل الفجوات الهائلة في مستويات الدخل والرفاهية فيما بين بلدان العالم. وترجع الهجرة لأسباب اقتصادية إلى رغبة المهاجرين في الحصول على أجور أعلى وخدمات أفضل.² في عام 2020، كان نحو 84% من المهاجرين يعيشون في بلدان أكثر غنى من بلدانهم الأصلية. غير أن للانتقال تكاليف ليس بمقدور أغلب الأشخاص الفقراء تحملها. معظم المهاجرين يأتون من بلدان متوسطة الدخل، وهم في الأغلب ليسوا ضمن أفقر أو أغنى المواطنين في بلدانهم الأصلية.

وقد أدت التغيرات الديموغرافية إلى اشتداد المنافسة العالمية على اجتذاب العمال وأصحاب الموهب. ولننظر إلى ثلاثة بلدان في هذا السياق. في إيطاليا، من المتوقع أن ينكمش عدد السكان، الذي يبلغ حالياً 59 مليون نسمة، بمقدار النصف تقريباً إلى 32 مليوناً بحلول عام 2100، مع زيادة نسبة من هم فوق سن 65 عاماً من 24% إلى 38% من عدد السكان. وشهدت المكسيك، التي تُعد تقليدياً من البلدان التي تنطلق منها الهجرة، انخفاضاً في معدل الخصوبة الذي وصل بالكاد إلى مستوى الإحلال. أما نيجيريا فهي على النقيض من ذلك، إذ من المتوقع أن يزيد عدد سكانها من 213 مليون إلى 791 مليون نسمة، لتصبح ثاني أكبر بلدان العالم اكتظاظاً بالسكان بعد الهند بحلول نهاية القرن (الشكل 1).

ولهذه الاتجاهات بالفعل تأثيرات هائلة، حيث تغير الأماكن التي تظهر فيها الحاجة إلى العمال، وأيضاً الأماكن التي يمكن العثور عليهم فيها.³ وبغض النظر عن التوجهات السياسية، سوف تحتاج البلدان الغنية عمالاً أجانب للحفاظ على اقتصاداتها والوفاء بالتزاماتها الاجتماعية تجاه المواطنين الأكبر سناً. وقريباً، سيتعين على العديد من البلدان متوسطة الدخل، التي تُعد تقليدياً المصادر الرئيسية للهجرة، التنافس على العمال الأجانب - والعديد منها ليس مستعداً لذلك. والواقع أن البلدان منخفضة الدخل لديها أعداد كبيرة من الشباب العاطلين عن العمل والشباب الذين يعانون من البطالة الجزئية، لكن كثيراً من هؤلاء الشباب لا يمتلكون المهارات المطلوبة في سوق العمل العالمية.⁴

يؤدي تغير المناخ إلى مضاعفة الدوافع الاقتصادية للهجرة.⁵ فنحو 40% من سكان العالم - 3.5 مليارات شخص - يعيشون في أماكن شديدة التعرض لتأثيرات تغير المناخ، أي نقص المياه وموجات الجفاف والإجهاد الحراري وارتفاع مستوى سطح البحر والظواهر المناخية الشديدة، مثل الفيضانات والسيول والأعاصير المدارية.⁶ وتتضاءل حالياً الفرص الاقتصادية في المناطق المتضررة، مما يؤدي إلى تفاقم مواطن الضعف وزيادة الضغوط التي تدفع إلى الهجرة.⁷ وتهدد تأثيرات تغير المناخ صلاحية مناطق بأكملها في أماكن متنوعة للعيش، مثل منطقة الساحل وبنغلاديش باراضها المنخفضة ودلتا الميكونغ.⁸ وفي بعض الدول الجزرية الصغيرة النامية، تجبر هذه الآثار القادة على التفكير في التخطيط لعمليات إعادة التوطين.⁹ وحتى اليوم، حدثت معظم عمليات الانتقال التي تُعزى إلى تغير المناخ إلى مناطق قريبة، لا سيما داخل البلدان نفسها.¹⁰ ولكن هذا الأمر قد يتغير. وتعتمد مسألة ما إذا كان تغير المناخ سيؤدي إلى زيادة كبيرة في عمليات الانتقال على المستوى الدولي في العقود المقبلة ومقدار هذه الزيادة على السياسات العالمية والوطنية للتخفيف من تأثيرات تغير المناخ والتكيف معها الجاري تبنيها وتنفيذها في الوقت الحالي. وفي الوقت نفسه، تستمر الصراعات والعنف والاضطهاد في دفع أعداد كبيرة من السكان إلى الفرار من ديارهم. وقد زاد عدد اللاجئين بأكثر من الضعف على مدار العقد الماضي.¹¹ وتختلف أنماط النزوح القسري والهجرة لأسباب اقتصادية إلى حد كبير. وغالباً ما تكون تحركات اللاجئين مفاجئة وسريعة.¹² ولأنهم يتجهون إلى أقرب وجهة آمنة، غالباً ما يتركزون في عدد قليل من البلدان المضيفة المجاورة. ويشمل اللاجئون أيضاً أعداداً كبيرة من الأشخاص المعرضين للخطر - ويمثل الأطفال 41% من إجمالي عدد اللاجئين.¹³

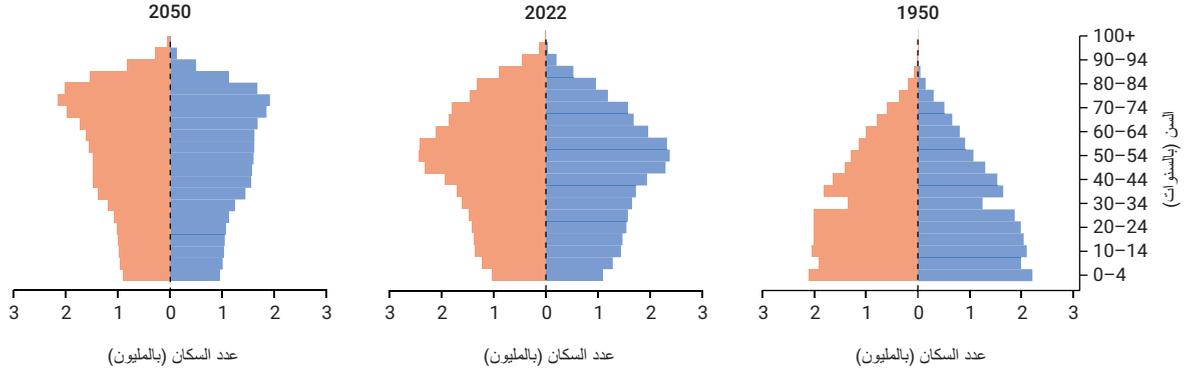
في مواجهة هذه القوى، يجب إدارة الهجرة على نحو يُمكن معه تحقيق منافعها للتنمية بشكل كامل. فالتُهَج التي تُدار بها الهجرة حالياً غالباً ما تخذل المهاجرين والمواطنين على حد سواء، حيث تتسبب في أوجه قصور كبيرة وضباب الفرص في كل من بلدان المقصد والبلدان الأصلية.¹⁴ وتؤدي أيضاً، في بعض الأحيان، إلى معاناة بشرية. وفي العديد من البلدان من جميع مستويات الدخل، وفي العديد من البلدان من جميع مستويات الدخل، تحتج شرائح عريضة من المجتمع على الهجرة في إطار خطاب أوسع نطاقاً ضد العولمة.¹⁵

إطار عملي لوضعي السياسات: مصفوفة التوافق والدوافع

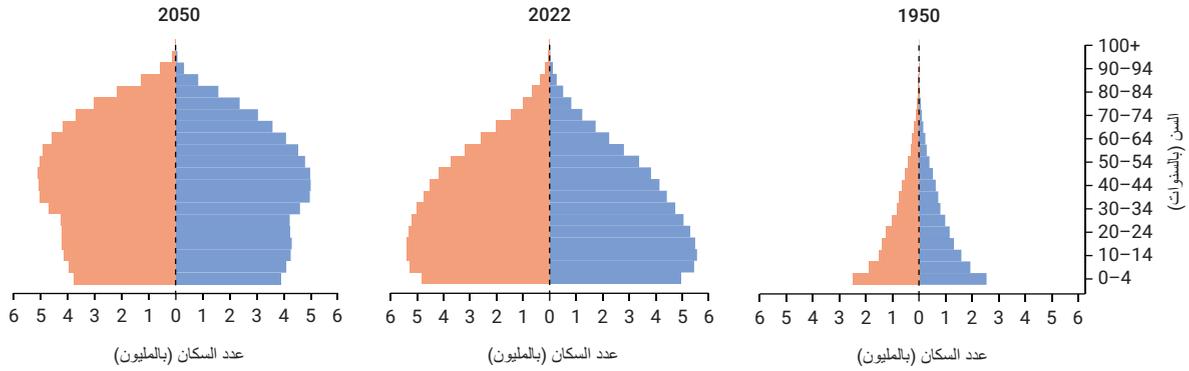
تنطوي الهجرة على منافع وكذلك على تكاليف - على مستوى المهاجرين والبلدان الأصلية وبلدان المقصد. ولجميع هؤلاء، تعتمد النتائج الإيجابية على السمات الفردية للمهاجرين، وظروف انتقالهم، والسياسات التي يواجهونها. ومع ذلك، فإن البلدان لديها أدوار غير متكافئة في وضع مثل هذه السياسات. معظم البلدان الأصلية لها تأثير ضئيل في تنظيم عمليات الانتقال. وعلى النقيض من ذلك، تحدد بلدان المقصد من يعبر حدودها،

الشكل 1 قوى ديموغرافية مختلفة للغاية لها تأثير في إيطاليا والمكسيك ونيجيريا

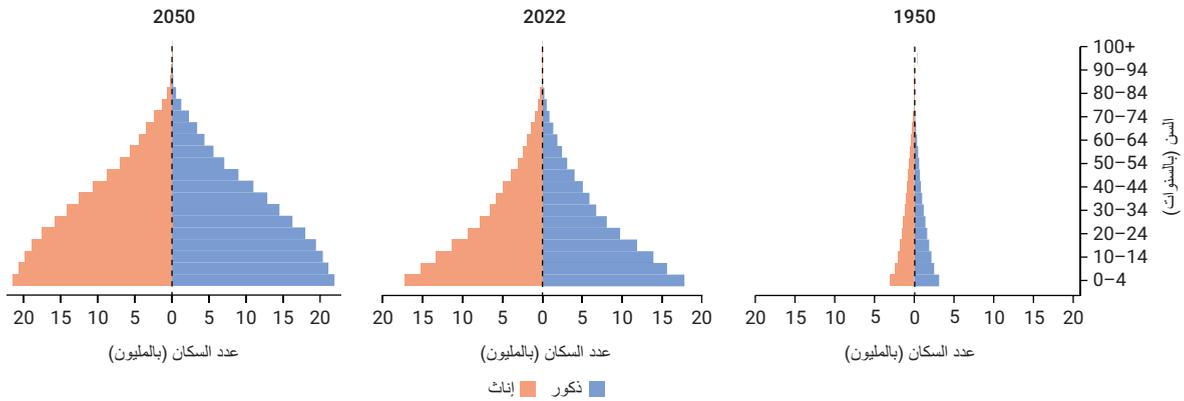
أ. تزايد أعداد المسنين في إيطاليا، مما يؤدي إلى انعكاس هرمها الديموغرافي



ب. في المكسيك، يجري التحول الديموغرافي بشكل جيد ومن المتوقع أن يتسارع



ج. سيشكل الشباب معظم سكان نيجيريا حتى منتصف القرن الحالي



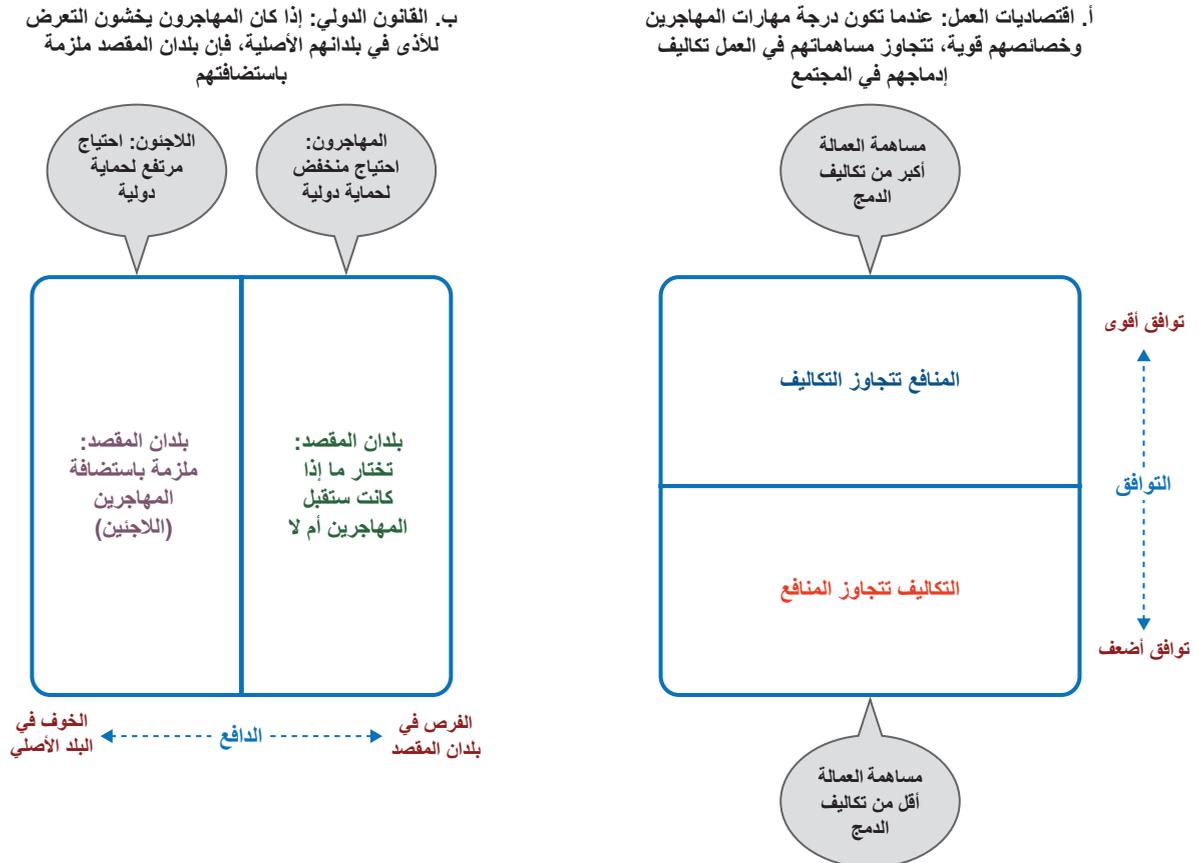
المصدر: بيانات 2022 (سيناريو على المدى المتوسط): تقرير التوقعات السكانية العالمية (لوحة البيانات)، شعبة السكان التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، الأمم المتحدة، نيويورك، <https://population.un.org/wpp/>

ومن يُسمح له بالبقاء فيها بشكل قانوني، وما يتمتع به من حقوق. وهي تشجع بعض عمليات الانتقال دون غيرها. وتُشكل السياسات التي تنتهجها إلى حد كبير تأثيرات عمليات الانتقال عبر الحدود.¹⁶

توفر اقتصاديات العمل والقانون الدولي المنظورين الرئيسيين لفهم أنماط الهجرة وتصميم سياسات الهجرة الملائمة. وينشأ هذان المنظوران من التقاليد الفكرية والبحثية المتميزة، ويركزان على جوانب مختلفة من عمليات الانتقال عبر الحدود. ونتيجة لذلك، يوفر كل منهما أفكاراً متعمقة مهمة، ولكن حتى الآن، لا يوجد إطار بسيط لدمجهما معاً في شكل كلي متماسك.

تركز اقتصاديات العمل على "التوافق" بين مهارات المهاجرين والسمات ذات الصلة واحتياجات بلدان المقصد (الشكل 2). وتتمثل نقطة البداية لسياسات الهجرة في العديد من بلدان المقصد في طرح سؤال بسيط: هل المنافع التي تحققها الهجرة تفوق التكاليف؟ في الحقيقة، يجلب المهاجرون مهارات تختلف مستويات الطلب عليها. وكلما توافقت مهارات المهاجرين مع احتياجات أسواق العمل في بلدان المقصد، زادت مكاسب اقتصادات تلك البلدان والمهاجرين أنفسهم - وبلدانهم الأصلية أيضاً في كثير من الأحيان (عن طريق التحويلات المالية ونقل المعرفة).¹⁷ وينطبق هذا الأمر بغض النظر عن مستوى مهاراتهم أو وضعهم القانوني. ولكن يستخدم المهاجرون أيضاً الخدمات العامة، ويجب دمجهم في مجتمع قد يكون غير مألوف لهم. وينطوي كلا الأمرين على تكاليف، على الأقل في المدى القصير. ومن ثم، يمكن أن يكون صافي المكاسب إيجابياً أو سلبياً.

الشكل 2 منظوران بشأن الهجرة عبر الحدود



المصدر: فريق إعداد مطبوعة تقرير عن التنمية في العالم 2023.

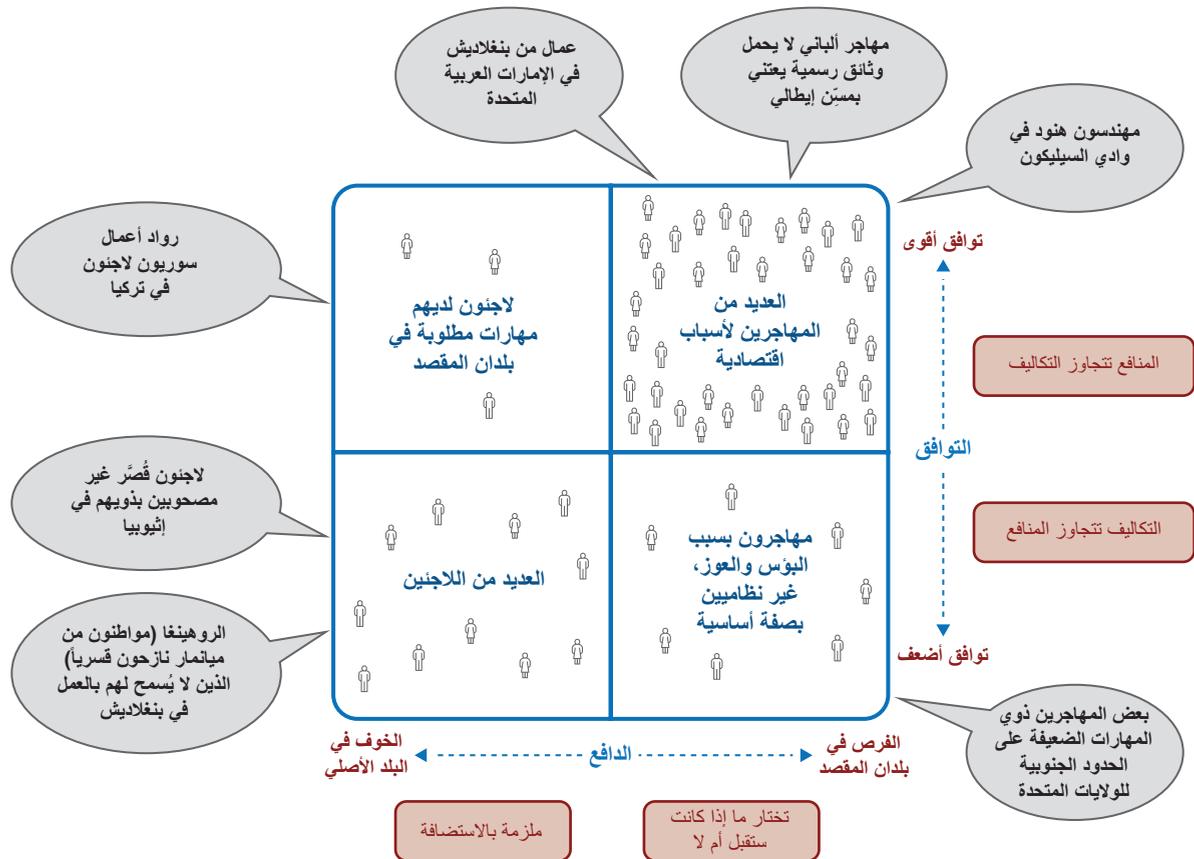
ملاحظة: التوافق يشير إلى درجة اتفاق مهارات المهاجر وسماته مع الطلب في بلد المقصد. والمنافع تشمل زيادة الناتج الاقتصادي، وتوسيع القاعدة الضريبية، وزيادة توافر بعض السلع والخدمات والقدرة على تحمل تكاليفها. وتشمل التكاليف زيادة الطلب على الخدمات العامة، والتأثيرات على العمال المتنافسين، بالإضافة إلى تكاليف التكامل الاقتصادي والاجتماعي. ويشير الدافع إلى الظروف التي ينتقل بسببها شخص ما - سواء بحثاً عن فرصة، أو بسبب "خوف له ما يبهره" من التعرض للاضطهاد أو بسبب صراع مسلح أو عنف في بلده الأصلي. بموجب اتفاقية اللاجئين لعام 1951، يحق لمن لديهم مثل هذا الخوف الحصول على وضع لاجئ، ويجب توفير الحماية الدولية لهم. ولا تجوز إعادتهم إلى بلدانهم الأصلية أو إلى بلد قد يواجهون فيه معاملة لاإنسانية أو مهينة أو يتعرضون لأي ضرر آخر لا يمكن جبره (مبدأ عدم الإعادة القسرية).

وبموجب القانون الدولي، تحدد دوافع المهاجرين التزامات بلدان المقصد. وتقرر البلدان أياً من المهاجرين ستسمح لهم بالدخول، وتحت أي وضع، وذلك من منطلق سيادة الدولة (الشكل 2ب). وعلى الرغم من ذلك، عندما يفر السكان من بلدانهم بسبب "خوف له ما يبهره" من التعرض للاضطهاد أو بسبب الصراعات أو العنف - وعندما لا يستطيعون العودة دون المخاطرة بالتعرض للأذى - فإنهم يستحقون الحماية الدولية بموجب اتفاقية عام 1951، ولم تعد حسابات التكلفة والمنفعة التي تجريها بلدان المقصد سارية. وبموجب القانون الدولي، يُعد هؤلاء الأشخاص لاجئين، ولا يجوز إعادتهم إلى بلدانهم الأصلية بغض النظر عن تكلفة استضافتهم.¹⁸ وهناك مهاجرون آخرون بحاجة إلى دعم خاص لأنهم يواجهون تحديات هائلة، مثل بعض النساء والأطفال - خاصة الفتيات، والمثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية (مجتمع الميم)، وضحايا العنصرية وكرهية الأجانب وأشكال التمييز الأخرى. وواقع الأمر أن انتقال بعض الأشخاص يحكمه مزيج من الأسباب، وهو ما يؤدي إلى غياب الوضوح بشأن التمييز الدقيق بين اللاجئين والمهاجرين لأسباب اقتصادية. وتشكل الحاجة إلى الحماية الدولية منظوراً آخر يمكن من خلاله التعرف على سياسات الهجرة على النحو الذي وضعت به.

يقدم هذا التقرير إطاراً تحليلياً يشتمل على كلا البعدين - التوافق والدوافع. وهو يميز بين أربعة أنواع من عمليات الانتقال، وتحدد الأولويات على مستوى السياسات لكل حالة (الشكل 3):¹⁹

- مهاجرون لأسباب اقتصادية لديهم توافق قوي (الربع العلوي الأيمن من الشكل). ينتقل معظم المهاجرين بحثاً عن فرص أفضل، ويختارون بلدان المقصد التي يتمتعون فيها على الأرجح بتوافق قوي مع احتياجات السوق.²⁰ وتحقق عمليات انتقالهم منافع كبيرة من حيث التنمية لهم ولبلدان المقصد وأيضاً للبلدان الأصلية، بغض النظر عن وضعهم القانوني. وتوجد أيضاً تكاليف في هذه الحالات،

الشكل 3 "التوافق" يحدد صافي مكاسب استقبال المهاجرين؛ و"الدافع" يحدد احتياجاتهم للحماية الدولية



لكنها عادة ما تكون أقل. وفي عمليات الانتقال هذه، تتفق مصالح جميع الأطراف بصفة عامة. ويجب أن يكون هدف السياسات هو الاستمرار في زيادة المنافع وتقليل التكاليف.

- لاجئون لديهم توافق قوي (الربع العلوي الأيسر من الشكل). يتمتع بعض اللاجئين بمهارات وسمات تتوافق مع احتياجات بلدان المقصد، على الرغم من أنهم ينتقلون بدافع الخوف وليس سعياً وراء الفرص، ويجلب انتقالهم إلى مجتمع بلد المقصد منافع التنمية نفسها التي يجلبها المهاجرون الطوعيون. ويجب أن يكون هدف السياسات هو الاستمرار في زيادة صافي المكاسب المتحققة.
- لاجئون لديهم توافق ضعيف (الربع السفلي الأيسر من الشكل). مع ذلك، فإن الكثير من اللاجئين يجلبون مهارات وسمات ضعيفة من حيث التوافق مع احتياجات مجتمع بلدان المقصد، وهم يختارون وجهتهم بناءً على حاجتهم الفورية للأمان، وليس على أساس اعتبارات سوق العمل. لكن بموجب القانون الدولي، يجب استيعابهم بغض النظر عن التكاليف. ويجب أن يكون هدف سياسات بلد المقصد هو الحد من هذه التكاليف ومشاركتها دولياً.
- مهاجرون بسبب البؤس والعوز (الربع السفلي الأيمن من الشكل). لا يستوفي مهاجرون آخرون الشروط التي تمنحهم وضع لاجئين، وليس لديهم توافق قوي في بلد المقصد. وأعدادهم الإجمالية ليست كبيرة، لكن عمليات انتقالهم غالباً ما تكون غير منتظمة وغير آمنة، مما يضع بلدان المقصد أمام تحديات كبيرة. ومصطلح مهاجرون بسبب البؤس والعوز، الذي يُطلق عليهم في هذا التقرير، هو إقرار بالظروف التي ينتقلون بسببها، ولا يُقصد به تحديد فئة معيارية. فقد يظل بعض هؤلاء المهاجرين، رغم أنهم ليسوا لاجئين، بحاجة إلى حماية لأسباب إنسانية أو لأسباب أخرى. وقد يُعاد مهاجرون آخرون إلى بلدانهم الأصلية - لكن يجب معاملتهم معاملة إنسانية.

تتحدد مكانة المهاجرين في مصفوفة التوافق والدوافع جزئياً وفق سياسات دول المقصد. على سبيل المثال، يتوقف توافق مهارات المهاجر وسماته الشخصية مع احتياجات بلد المقصد على ما إذا كان لهذا المهاجر الحق في العمل وفق مستوى مؤهلاته أم لا. ويمكن أيضاً أن يتطور مستوى التوافق بمرور الوقت، على أساس احتياجات العمل المتغيرة والتشريعات الاقتصادية والأعراف الاجتماعية في بلد المقصد. وبالمثل، فإن تحديد من يجب أن يحصل على الحماية الدولية يختلف اختلافاً كبيراً من بلد لآخر ضمن المحددات الأوسع نطاقاً التي وضعها القانون الدولي.

في نهاية المطاف، يجب أن تهدف السياسات الحكومية إلى تعظيم مكاسب التنمية التي تحققها الهجرة - للمهاجرين، والمجتمعات الأصلية، ومجتمعات بلدان المقصد - وتوفير حماية دولية كافية للاجئين. وبمرور الوقت، ينبغي أن تهدف السياسات إلى تدعيم التوافق بين مهارات جميع المهاجرين وسماتهم الشخصية واحتياجات مجتمعات بلدان المقصد حتى يمكن زيادة المنافع. ويجب أن تهدف أيضاً إلى تقليل الحاجة إلى عمليات الانتقال بسبب الفقر والعوز، التي غالباً ما تنطوي على معاناة كبيرة.

عندما تكون درجة التوافق قوية، تكون المكاسب كبيرة

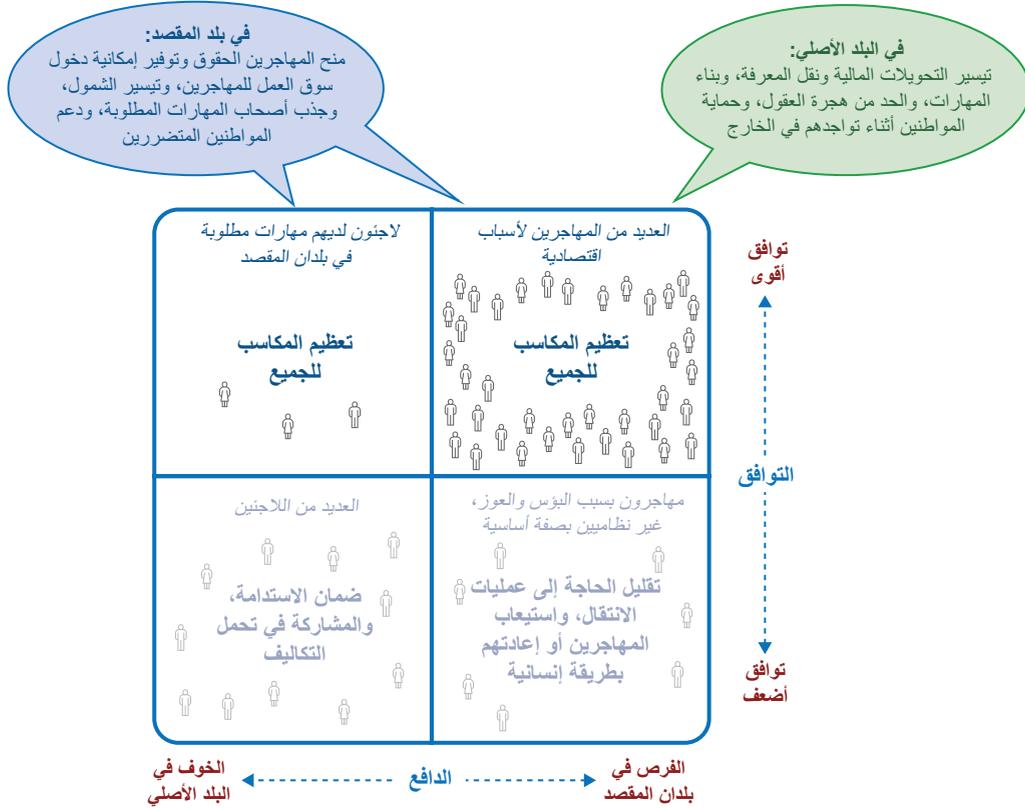
عندما يجلب المهاجرون المهارات والسمات المطلوبة في بلد المقصد، فإن المنافع عادة ما تفوق التكاليف، بغض النظر عن الدوافع أو مستويات المهارات أو الوضع القانوني. ويبدو هؤلاء المهاجرون الفجوات في سوق العمل في بلدان المقصد، مع تحقيق منافع لاقتصادات هذه البلدان، وأيضاً لأنفسهم، ولبلدانهم الأصلية. وتوجد أيضاً تكاليف، اجتماعية واقتصادية على حد سواء، لكنها عادة ما تكون أقل بكثير من المنافع. ويمكن لبلدان المقصد والبلدان الأصلية وضع وتطبيق سياسات تزيد من المكاسب وتتصدى للجوانب السلبية بقدر أكبر (الشكل 4).

لا ينبغي لبلدان المقصد أن تسمح لأوجه الخلاف الاجتماعية والثقافية بأن تلقي بظلالها على المكاسب الاقتصادية التي تتحقق من الهجرة

يمكن للمهاجرين أن يساهموا بشكل كبير في كفاءة اقتصاد بلد المقصد ونموه، لا سيما على المدى الطويل. أما المهاجرون ذوو المهارات المحدودة فيؤدون العديد من الوظائف التي لا يرغب السكان المحليون في القيام بها أو التي يطلبون مقابلها أجوراً تزيد عما يرغب المستهلكون في دفعه.²¹ ويحسن وجود المهاجرين ذوي المهارات العالية - أطقم التمريض والمهندسون والعلماء - الإنتاجية في كثير من قطاعات الاقتصاد على الرغم من أن أربعة بلدان فقط - هي أستراليا وكندا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة - تستقبل أكثر من نصف المهاجرين الحاصلين على تعليم عال.²² على سبيل المثال، فإن نحو 17% من العاملين في مجال الرعاية الصحية في الولايات المتحدة، و12% في المملكة المتحدة، و79% في دول مجلس التعاون الخليجي مولودون في الخارج.²³ ومن ثم، يستفيد المستهلكون من انخفاض تكاليف الإنتاج وأسعار بعض السلع والخدمات.²⁴ وتشمل منافع الهجرة على المدى الطويل زيادة أنشطة ريادة الأعمال والابتكار، وتقوية روابط التجارة والاستثمار الدوليين، وتحسين مستوى تقديم خدمات مثل التعليم والرعاية الصحية.²⁵ وتكون مساهمات المهاجرين أكبر عندما يُسمح لهم بالعمل بصفة رسمية وفي أعمال تناسب مستوى مؤهلاتهم وخبراتهم، ويكونون قادرين على ذلك.

على الرغم من ذلك، لا يكون الاقتصاد هو مثار الجدل في كثير من البلدان، بل الآثار الاجتماعية والثقافية للهجرة. فعندما يقيم المهاجرون لفترة طويلة من الزمن - أو بشكل دائم - تصبح مسألة إدماجهم أمراً أساسياً. وتُعد الآثار الاجتماعية والثقافية دالة لحجم مجموعة المهاجرين، وأصولها، ومكانتها الاجتماعية والاقتصادية، وأيضاً تصورات المواطنين تجاه المهاجرين - وأحياناً تحيزاتهم العنصرية.²⁶ وتكون هذه الآثار

الشكل 4 عندما تكون درجة التوافق قوية، يمكن للسياسات في بلدان المقصد والبلدان الأصلية تعظيم مكاسب الهجرة



المصدر: فريق إعداد مطبوعة تقرير عن التنمية في العالم 2023.

ملاحظة: التوافق يشير إلى درجة اتفاق مهارات المهاجر وسماته مع الطلب في بلد المقصد. ويشير الدافع إلى الظروف التي ينتقل بسببها شخص ما- سواء بحثاً عن فرصة، أو بسبب "خوف له ما يبهره" من التعرض للاضطهاد أو بسبب صراع مسلح أو عنف في بلده الأصلي.

أيضاً رهناً بأحساس كل بلد بالهوية وما لديه من عقد اجتماعي.²⁷ فبعض البلدان، مثل كندا، تعتبر نفسها مجتمعات شكلها المهاجرون،²⁸ في حين تفخر مجتمعات أخرى، مثل اليابان، بجزورها الضاربة في عمق التاريخ.²⁹ تدور هذه النقاشات في سياق لا تتمتع فيه المجتمعات والثقافات بالتجانس أو الثبات. كما يغيب أيضاً "اتساق" ما قبل الهجرة الذي يمكن العودة إليه. وفي كل مجتمع، وجدت التوترات والمنافسة والتعاون دوماً على مستوى طائفة متنوعة من الفئات السكانية التي تتداخل جزئياً وتتغير باستمرار. ويحدث بعض هذه التوترات بسبب الانقسامات الاجتماعية والاقتصادية؛ فهي لا تتعلق بالهجرة، بل تتعلق بالفقر والفرص الاقتصادية - وقد توافق أن أعداداً كبيرة من المهاجرين فقراء. ولأن الكثير من المهاجرين أو أبنائهم وأحفادهم قد حصلوا على جنسيات، فإن بعض القضايا الثقافية التي تُعزى إلى الهجرة ترتبط في الواقع بإدماج الأقليات الوطنية. وتُعد الهجرة أيضاً إحدى القوى العديدة التي تحوّل المجتمعات في عصر التغير السريع، جنباً إلى جنب مع التحديث والعلمنة والتقدم التكنولوجي والتحويلات في أدوار الجنسين والهياكل الأسرية وظهور معايير وقيم جديدة، من بين توجهات أخرى. فالاندماج يحدث في نهاية المطاف، وهو أمر تيسره سياسات الشمول الاقتصادي وعدم التمييز.

ويجب على بلدان المقصد معالجة الجوانب السلبية الفعلية للهجرة. وكلما كانت مهارات المهاجرين وسماتهم أكثر توافقاً مع احتياجات سوق العمل في بلدان المقصد، قل تأثيرها على أجور المواطنين. ومع ذلك، فإنه إذا كان متوسط التأثيرات محدوداً، فإن بعض العمال - أولئك الذين يمتلكون مهارات مشابهة لمهارات المهاجرين - قد يفقدون الأجور أو حتى الوظائف، وهم يحتاجون الدعم.³⁰ وعندما يتعين على بلد المقصد أن يستوعب أعداداً كبيرة من الأطفال الأجانب، خاصة إذا لم يكونوا يتقنون اللغة المحلية، فإن ثمة حاجة إلى موارد إضافية للحفاظ على جودة التعليم.³¹ ويجب زيادة الاستثمار العام في الأحياء التي يعيش فيها المهاجرون للحد من حالات الفقر والتمييز التي قد تؤدي إلى الفصل في أماكن

السكن وظهور مجموعة من الأمراض الاجتماعية، كما هو الحال في فرنسا أو السويد.³² وفي معظم البلدان، تؤدي الهجرة إلى زيادة الإيرادات المالية من خلال توسيع قاعدة الأيدي العاملة التي تدفع الضرائب، وبالتالي يمكن إيجاد حيز للإنفاق الضروري.³³

يجني معظم المهاجرين منافع كبيرة - بل المزيد منها عندما يكون لديهم حقوق في بلدان المقصد

تكون أوضاع معظم المهاجرين لأسباب اقتصادية - سواءً من ذوي المهارات المحدودة أو العالية - أفضل بكثير في بلدان المقصد مما لو ظلوا في بلدانهم الأصلية. ونظراً لأن المهاجرين يهدفون إلى تعظيم منافع تنقلهم، فإنهم يعمدون إلى اختيار الوجهات التي يتوافر فيها الطلب على مهاراتهم. وهم يجدون فرصاً لم تكن لتتاح لهم في بلدانهم الأصلية، ويكسبون أجوراً أعلى، ويحصلون في كثير من الأحيان على خدمات أفضل. وهذه المكاسب تزداد بشكل كبير بمرور الوقت، لا سيما إذا كان اقتصاد بلد المقصد يحقق نمواً، وسوق العمل فيه تعمل على نحو جيد. ويصبح أولئك الأشخاص الذين يعودون إلى بلدانهم الأصلية - نحو 20-50% من إجمالي المهاجرين في البلدان مرتفعة الدخل في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية - أفضل حالاً مما كانوا عليه قبل مغادرتهم.³⁴

علاوة على ذلك، يواجه المهاجرون عدداً من التحديات. فالتكاليف المالية للانتقال مرتفعة للغاية في بعض الحالات، ويتعين عليهم العمل لسنوات لسدادها.³⁵ ويفصل عشرات الملايين من المهاجرين عن أسرهم، ويعترض الكثير منهم لخطر العزلة الاجتماعية في أماكن غير مألوفة لهم.³⁶ ويثير غياب الوالدين تحديات للأسر - مثل تعليم الأطفال، مع ما ينطوي عليه من عواقب محتملة على المدى الطويل.³⁷ تكون منافع الهجرة أكبر عندما يحصل المهاجرون على وضع قانوني وحقوق عمل بصفة رسمية بما يتماشى مع معايير العمل الدولية. ومن الأمثلة على ذلك الحق في العمل اللائق، والتوظيف العادل،³⁸ والقدرة على الانتقال إلى جهة عمل أخرى عند ظهور فرص جديدة.³⁹ وفور حصول المهاجرين على هذه الحقوق، تقترب أجورهم ونوعية وظائفهم من تلك التي تتوافر للمواطنين بشكل أسرع بكثير مما لو كانوا لا يحملون وثائق رسمية، وتتراجع الضغوط التي يواجهونها لقبول وظائف تتطلب مهارات أدنى من مهاراتهم وأجور أقل.⁴⁰ ويصبح بمقدورهم السفر بسهولة أكبر، ونتيجة لذلك، يمكنهم الحفاظ بشكل أفضل على علاقاتهم مع أفراد أسرهم في بلدانهم الأصلية. وهم يصبحون أيضاً أقل عرضة للإساءة والتمييز. وعلى النقيض من ذلك، في بلدان المقصد التي تكون فيها الحماية القانونية غير كافية، أو حيث لا يستطيع المهاجرون الحصول عليها بسبب القيود المتعلقة بالمعلومات والحوجز اللغوية، فإنهم يتعرضون بشكل متزايد لخطر الاستغلال.⁴¹

ينبغي للبلدان الأصلية إدارة الهجرة بطريقة فعالة لتحقيق منافعها التنموية

في البلدان الأصلية، يمكن للهجرة أن تدعم جهود الحد من الفقر وتحقيق التنمية - خاصة إذا ما أُديرت جيداً.⁴² فالتحويلات المالية تُعد مصدر دخل ثابتاً لأسر المهاجرين، وتدعم الاستثمارات في تعليم الأطفال والرعاية الصحية والإسكان وأنشطة ريادة الأعمال. ومن الممكن تعظيم هذه المنافع عن طريق خفض تكاليف إرسال التحويلات المالية.⁴³ في كثير من الحالات، تقوم مجتمعات المهاجرين والعائدين والشبكات بنقل الأفكار والمعرفة والتكنولوجيا، وهو ما يحفز توفير فرص العمل وعمليات التحديث - تماماً على غرار ما فعله المغتربون الهنود في وادي السيليكون في الولايات المتحدة عندما ساعدوا على تعزيز تقدم قطاع تكنولوجيا المعلومات في بلادهم.⁴⁴ وتصبح هذه العملية أسهل عندما تكون لدى البلد الأصلي سياسات اقتصادية رشيدة تشجع مناخ الأعمال المناسب، وسياسات فعالة لسوق العمل، ومؤسسات قوية، وأنظمة أعمال يمكن لرواد الأعمال الاستفادة منها.

إن هجرة الأشخاص ذوي الكفاءة العالية من البلدان منخفضة الدخل - أو ما يسمى هجرة العقول - يمكن أن تؤدي إلى خسائر وأن تشكل تحديات أمام تحقيق التنمية. في أفريقيا جنوب الصحراء ومنطقة البحر الكاريبي والمحيط الهادئ، يبلغ احتمال هجرة الأشخاص الحاصلين على تعليم عالٍ 30 ضعف احتمال هجرة من هم أقل تعليماً.⁴⁵ ويمكن أن تؤدي هذه الهجرة إلى تفاقم النقص في العمال المهرة المطلوبين لتقديم الخدمات الأساسية، مثل الرعاية الصحية. ولأن الحكومات لا تستطيع منع المواطنين من ترك بلدانهم، فهي بحاجة إلى التوسع في قدرات التدريب على اكتساب هذه المهارات. ويمكن دعم هذه الجهود عن طريق التنسيق مع بلدان المقصد، بما في ذلك لتمويل التعليم العالي وبرامج التدريب.⁴⁶ وفي القطاعات الأساسية، مثل الرعاية الصحية، قد يكون من الضروري اتخاذ تدابير إضافية، مثل متطلبات الحد الأدنى لمدة الخدمة التي تطبق في إطار اتفاقيات العمل الثنائية مع بلدان المقصد.⁴⁷ وثمة حاجة إلى إصلاحات اقتصادية واجتماعية موازية لضمان تمتع العمال المهرة بأفاق جاذبة، وأنه يمكن توظيفهم بكامل طاقتهم في بلدانهم الأصلية.

وتستفيد البلدان الأصلية على نحو أكبر من هجرة العمالة عندما تجعلها جزءاً واضحاً من إستراتيجيتها للحد من الفقر. ويمكن للحكومات تسهيل عمليات الانتقال المنظمة من خلال اتفاقيات العمل مع بلدان المقصد، وتحسين أنظمة معلومات سوق العمل، وعمليات التوظيف العادل، والدعم القنصلي للمواطنين في الخارج. ويمكنها أيضاً العمل على تقليل تكاليف التحويلات المالية والهجرة، ودعم المهاجرين والعائدين عند دخولهم سوق العمل مرة أخرى وانخراطهم في المجتمع. وبمقدورها أيضاً تعديل أنظمة التعليم لبناء المهارات المنخفضة والعالية المطلوبة عالمياً حتى يتمكن مواطنوها من الحصول على وظائف أفضل حال هجرتهم، وبالتالي يساهمون بشكل أكبر من خلال التحويلات المالية ونقل المعرفة. وقد أتت مثل هذه المبادرات ثمارها في العديد من البلدان، مثل بنغلاديش والفلبين، على الرغم من أنه لا يزال هناك الكثير الذي يتعين القيام به.⁴⁸

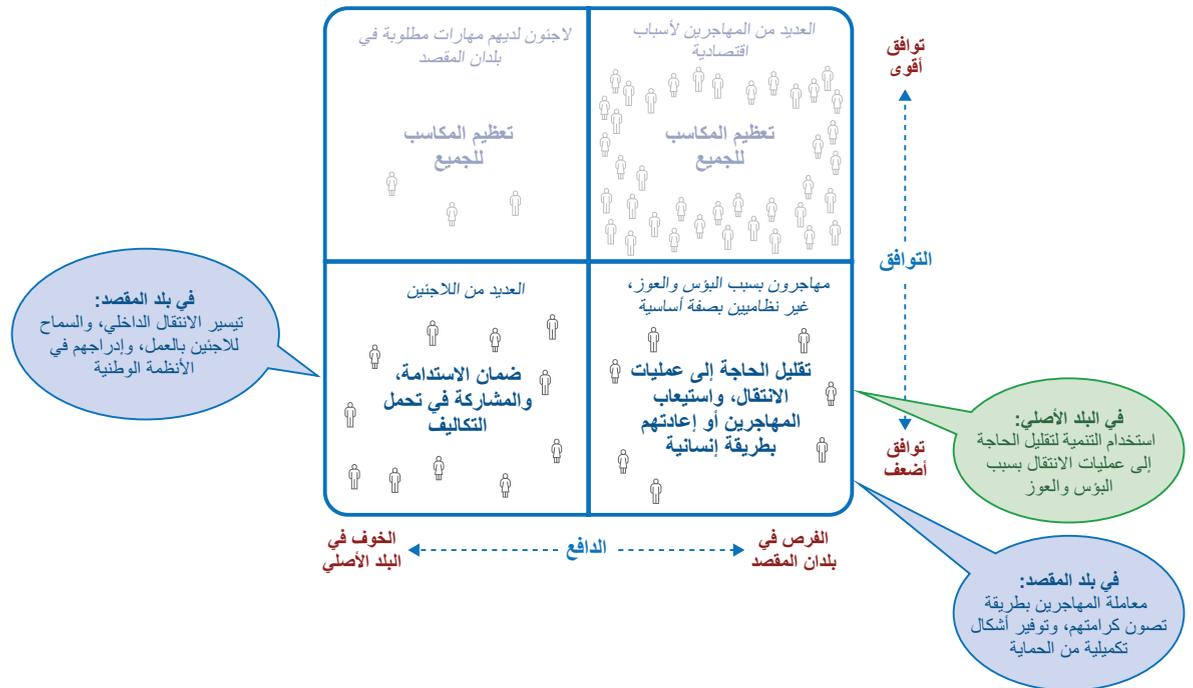
عندما يكون التوافق ضعيفاً، يجب المشاركة في تحمل التكاليف - وخفضها - على مستوى متعدد الأطراف

عندما لا يجلب المهاجرون المهارات والسمات المطلوبة في بلدان المقصد، فإن التكاليف التي تتحملها هذه البلدان تتجاوز المنافع. وإذا كانت هناك مكاسب للمهاجرين والبلدان الأصلية، فإنها لن تكون مستدامة ما لم تتخذ بلدان المقصد إجراءات لخفض التكاليف التي تتحملها وإدارتها (الشكل 5). وتختلف تحديات السياسات بالنسبة للاجئين، الذين يجب أن تستضيفهم بلدان المقصد بموجب القانون الدولي، ولغيرهم من المهاجرين الذين ينتقلون بسبب المعاناة من اليأس والعوز.

ينبغي إدارة أوضاع اللاجئين باعتبارها تحديات للتنمية على المدى المتوسط لا مجرد حالات طوارئ إنسانية

إن مساندة البلدان المضيفة للاجئين عن طريق سلسلة من الاستجابات لحالات الطوارئ أمر مكلف وغير فعال. وفي المتوسط، ينفق المجتمع الدولي 585 دولاراً سنوياً لكل لاجئ يستضيفه بلد منخفض الدخل أو بلد من الشريحة الدنيا من البلدان متوسطة الدخل، بالإضافة إلى النفقات التي تتكبدها الحكومات المضيفة.⁴⁹ وغالباً ما توفر طريقة تقديم الدعم الدولي حوافز للأنهج المتبعة على المدى القصير.⁵⁰ ومع ذلك، قضى اللاجئون الحاليون خارج بلدانهم نحو 13 عاماً في المتوسط⁵¹ ويعيش الملايين في طي النسيان منذ عقود.⁵² على سبيل المثال، لا يزال الكثير من الأفغان الذين غادروا بلادهم في أعقاب الغزو السوفيتي في عام 1979، وأيضاً أطفالهم وأحفادهم، خارج البلاد حتى يومنا هذا. وتُعد المساعدات الإنسانية بالغة الأهمية لتلبية الاحتياجات العاجلة. ولكن وضع السياسات، منذ بداية الأزمة، يجب أن يهدف إلى تنفيذ استجابات يمكن استدامتها مع مرور الوقت من الناحيتين المالية والاجتماعية.

الشكل 5 عندما يكون التوافق ضعيفاً فإن عملية وضع السياسات تنطوي على مفاضلات لبلد المقصد بين المكاسب الاقتصادية وصون كرامة المهاجرين



المصدر: فريق إعداد مطبوعة تقرير عن التنمية في العالم 2023.

ملاحظة: التوافق يشير إلى درجة اتفاق مهارات المهاجر وسماته مع الطلب في بلد المقصد. ويشير الدافع إلى الظروف التي ينتقل بسببها شخص ما - سواء بحثاً عن فرصة، أو بسبب "خوف له ما يبرره" من التعرض للاضطهاد أو بسبب صراع مسلح أو عنف في بلده الأصلي.

ومن الممكن أن يؤدي اتباع نهج متوسط المدى إلى تقليل تكاليف الاستضافة وتمكين اللاجئين من إعادة بناء حياتهم. وتلزم اتفاقية اللاجئين لعام 1951 الدول الأعضاء بتوفير الأمان للاجئين، وأيضاً إمكانية الحصول على الوظائف والخدمات الأساسية. في أغلب الأحوال، يعاني الأشخاص الذين يفرون من حالات الصراع والاضطهاد من مواطن ضعف شديدة، بما في ذلك فقدان ممتلكاتهم والتجربة المؤلمة التي يمرون بها، وهذه المواطن عرضة للتفاقم من جراء ما يعيشون فيه من أوضاع يكتنفها الغموض.⁵³ ولا يستطيع الكثيرون منهم الحصول على عمل، مثل الأطفال أو الأشخاص ذوي الإعاقة أو الذين يعانون من صدمة. ولكن، إذا أتاحت لهم الفرصة، فإن معظم اللاجئين يبحثون عن طرق لتحسين مستوى حياتهم والإسهام في الاقتصادات المضيفة لهم، بقدر ما يفعل المهاجرون الآخرون.⁵⁴ ويمكن دعم هذه الجهود على أفضل نحو من خلال منح اللاجئين الحق في العمل، ومساندتهم في الحصول على وظائف، وإدراجهم في الأنظمة الوطنية للتعليم والصحة - مع توفير الدعم الخارجي الكافي. وقد تبنت هذا النهج عدة بلدان، منها على سبيل المثال لا الحصر كولومبيا⁵⁵ والنيجر⁵⁶ وبولندا⁵⁷ وتركيا⁵⁸ وأوغندا⁵⁹.

يمكن للانتقال الداخلي - أي السماح للاجئين بالانتقال داخل بلدان المقصد حيثما توجد وظائف وخدمات - أن يحول الاستجابة إلى التركيز على أوضاع اللاجئين بشكل أكبر. وتتم استضافة الكثير من اللاجئين في مناطق حدودية لا تحظى بنصيب كافٍ من التنمية وتندر فيها الفرص، وحيث يشكلون نسبة كبيرة من السكان. وقد يفرض وجودهم أعباءً كبيرة على المجتمعات المضيفة. إلا أنه توجد نهج أخرى ممكنة، كما يتضح من المساندة التي قدمتها بعض البلدان للنازحين من فنزويلا وأوكرانيا، على سبيل المثال. وفي هذه الحالات، يُسمح للاجئين بالانتقال عبر البلد المضيف بأكمله وحتى داخل التكتلات الإقليمية، بل يتم تشجيعهم على ذلك. وتدعم هذه الحرية توافقهم مع احتياجات مجتمعات بلدان المقصد لأنهم يستطيعون الحصول على المزيد من الفرص. وهي تقلل أيضاً الضغوط على المجتمعات المحلية المضيفة لأن اللاجئين يتوزعون بالتساوي بين جميع السكان. ويتطلب مثل هذا النهج تحولاً في طريقة تقديم المساعدة، والتحرك نحو اعتماد تمويل متوسط الأجل يمكن التنبؤ به، وصياغة شكل الدعم على مستوى السياسات، وتدعيم المؤسسات الوطنية لتوفير الحماية الدولية.⁶⁰

إن استضافة اللاجئين تسهم في تحقيق الصالح العام على مستوى العالم. لذلك، يجب على جميع البلدان أن تساعد في استيعاب تكاليف الاستضافة، لكن الكثير منها لا يفعل ذلك. فالغالبية العظمى من اللاجئين تعيش في اثني عشر بلداً لا غير، وعادة ما تكون بلداناً منخفضة ومتوسطة الدخل متاخمة للبلدان الأصلية.⁶¹ على سبيل المثال، يشكل اللاجئون في الأردن ولبنان نسبة كبيرة من إجمالي عدد السكان. وتقدم ثلاث جهات مانحة ما يقرب من ثلثي التمويل الثنائي لمساعدة اللاجئين على مستوى العالم،⁶² وتشهد أربعة بلدان نحو ثلاثة أرباع جميع عمليات إعادة التوطين.⁶³ ويجب توسيع قاعدة الدعم الضيقة هذه عن طريق إشراك جهات جديدة، بما في ذلك منظمات التنمية والسلطات المحلية والقطاع الخاص والمجتمع المدني. ويمكن أيضاً أن تكون المشاركة في تحمل المسؤولية جزءاً من مفاوضات ثنائية أوسع نطاقاً، على سبيل المثال بشأن القدرة على الدخول في أنشطة التجارة بموجب ميثاق الأردن،⁶⁴ أو الاستثمار بموجب ميثاق توظيف اللاجئين في إثيوبيا.⁶⁵ ومن الممكن استكمالها بمبادرات إقليمية، بما في ذلك في سياقات الدخل المنخفض. على سبيل المثال، في منطقة القرن الأفريقي، ساعدت الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (الإيغاد) على إنشاء عملية إقليمية بين البلدان المماثلة في المنطقة بغية تحسين إدارة أوضاع اللاجئين تدريجياً.⁶⁶

يجب الحد من الهجرة بسبب البؤس والعوز مع احترام كرامة المهاجرين

على الرغم من ذلك، تنشأ أصعب التحديات على صعيد السياسات عندما لا يكون المهاجرون لاجئين ولا تتوافق مؤهلاتهم بقوة مع احتياجات مجتمعات بلدان المقصد. ولذلك، يلجأ الكثير من هؤلاء المهاجرين إلى القنوات غير النظامية وإلى أنشطة التهريب المتنامية وسوق العمل الاستغلالي التي تغذيها في بلدان المقصد.⁶⁷ وغالباً ما تنطوي عمليات الانتقال هذه على معاناة. فمُنذ عام 2014، لقي نحو 50 ألف شخص مصرعهم وهم يحاولون الهجرة.⁶⁸ ولقي الكثيرون حتفهم أثناء محاولتهم عبور البحر المتوسط، وتزايد أيضاً حالات الوفيات على طرق الهجرة الأخرى. وقد أوجدت عمليات الانتقال هذه أيضاً إحساساً بفقدان السيطرة على الحدود، وهي تقوض التوافق الهش في الآراء بشأن معاملة المهاجرين واللاجئين النظاميين. ولمنعها، نفذت بعض الحكومات سياسات قاسية، مثل فصل الولايات المتحدة أفراد الأسر على حدودها الجنوبية في عام 2018، أو نقل عمليات مراقبة الحدود إلى بلدان ثالثة لديها سجلات مشكوك فيها في مجال حقوق الإنسان.⁶⁹ ولهذه الإجراءات ثمن باهظ يتحمله المهاجرون والمهاجرون المحتملون على مستوى الكرامة الإنسانية وحقوق الإنسان.

وواقع الأمر أن بعض المهاجرين بسبب البؤس والعوز يحتاجون إلى الحماية، على الرغم من أنهم ليسوا لاجئين. فهم يواجهون مخاطر تهدد حياتهم وتشير إلى عدم وجود بدائل قابلة للتطبيق في بلدانهم الأصلية، أو يقعون فريسة للاتجار بالبشر أثناء عمليات الانتقال. وعلى سبيل المثال، يتعرض المهاجرون الذين لا يحملون وثائق رسمية وهم في طريقهم إلى الحدود الجنوبية للولايات المتحدة لعمليات اختطاف وابتزاز وعنف جنسي وغيره من أشكال العنف التي تمارسها العصابات الإجرامية.⁷⁰ وإزاء ما أصبح سلسلة من الأزمات الإنسانية والسياسية، استحدثت عدة بلدان أدوات قانونية مخصصة لتوفير شكل من أشكال الحماية للأشخاص الذين لم يتم الاعتراف بهم بوصفهم لاجئين، ولكن لا يمكن إعادتهم بأمان إلى بلدانهم.⁷¹ وأحياناً ما يُشار إلى هذا النهج باسم الحماية التكميلية أو الفرعية. وينبغي توسيع نطاق هذه الخطط بطريقة متماسكة، وينبغي أيضاً إنشاء طرق آمنة وقانونية للحصول على الحماية.

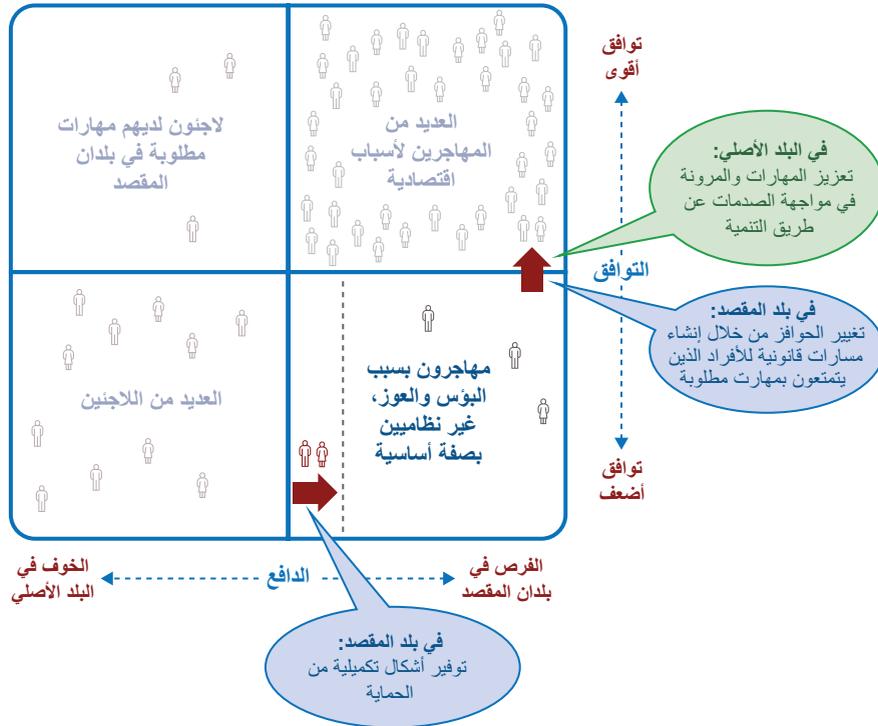
قد تختار بلدان المقصد إعادة المهاجرين الآخرين بسبب البؤس والعوز إلى بلدانهم الأصلية. على الرغم من هذا، يجب أن تظل الكرامة الإنسانية معياراً أساسياً لسياسات الهجرة. وتُعد عمليات الترحيل مأساة للأفراد المعنيين، ولكنها قد تكون ضرورية لضمان استدامة نظام الهجرة لأنها تثبت للمواطنين والمهاجرين المحتملين على حد سواء أن القواعد سيتم تنفيذها. ويتعين أن تتم عمليات إعادة غير الطوعية بما يتماشى

مع اتفاقيات حقوق الإنسان وبطريقة إنسانية. وينبغي أيضاً أن تكون مصحوبة بجهود موازية للقضاء على المهربين وغيرهم ممن يستخدمون المهاجرين غير الشرعيين في بلدان المقصد.

عندما تتبنى بلدان المقصد سياسات تقييدية، فإن بلدان الجوار يمكن أن تتأثر بها، لا سيما تلك البلدان التي يمر عبرها المهاجرون. وتصبح بلدان المرور العابر وجهات بديلة عندما تمنع القيود المهاجرين من المضي في طريقهم. فالمهاجرون بسبب البؤس والعوز يمكنون شهوراً، وأحياناً سنوات، في بلدان لم يرغبوا أن ينتهي بهم المطاف فيها، وحيث يتعرضون للخطر في الغالب. ويثير هذا الوضع قضايا صعبة على مستوى السياسات لبلدان المرور العابر، مثل المكسيك أو المغرب، لا يمكنها التصدي لها بمفردها. ويجب أن تعمل بلدان المقصد وبلدان المرور العابر معاً لاستيعاب المهاجرين بسبب البؤس والعوز أو إعادتهم إلى بلدانهم بطريقة إنسانية (ومع ذلك، لا ينبغي أن يسري مبدأ الإعادة على اللاجئين الذين تنطبق عليهم اتفاقية اللاجئين لعام 1951). ويشمل هذا التعاون تصميم آليات لتحديد من ينبغي استيعابهم وفي أي بلد سيتم ذلك - بلد المقصد أو بلد المرور العابر - ومن تجب إعادتهم، بالإضافة إلى الاتفاق على العمليات المقابلة والترتيبات المالية للقيام بذلك على نحو فعال. ويمكن استكمال هذه الترتيبات بجهود لتوسيع نطاق الخدمات والسلامة في البلدان التي يمر عبرها المهاجرون.

بصفة عامة، يتمثل التحدي الرئيسي في تقليل الحاجة إلى عمليات الانتقال هذه (الشكل 6). وتؤدي عملية التنمية دوراً بالغ الأهمية في هذا الشأن من خلال تغيير نوعية المهاجرين، والتعرف على الظروف التي تدفعهم إلى الهجرة⁷² ومع تقدم عملية التنمية في البلدان، يحصل المواطنون على تعليم أفضل، وتتوافق مهاراتهم على نحو أكبر مع احتياجات أسواق العمل المحلية منها والعالمية. وتصبح البلدان أيضاً أكثر قدرة على تحمل الصدمات، كما أن توافر العمل اللائق والبدائل المحلية للهجرة يقللان الحاجة إلى عمليات الانتقال عبر الحدود بسبب البؤس والعوز. إلا أن التنمية المنشودة تستغرق وقتاً، في حين توجد حاجة أيضاً إلى استجابات على المدى الأقصر. ويمكن لبلدان المقصد التعاون مع البلدان الأصلية وتوسيع نطاق المسارات القانونية للدخول لتمكين أو حتى تحفيز عمليات انتقال الأشخاص الذين تتوافق مهاراتهم وسماتهم مع احتياجاتها، بما في ذلك العمال ذوو المهارات المنخفضة. وفي هذه العملية، تحدد تلك البلدان الحوافز التي ستقدمها للمهاجرين المحتملين والمجتمعات المحلية التي تساعد، من أجل اكتساب مهارات محددة على سبيل المثال.

الشكل 6 الإجراءات على صعيد السياسات في كل من البلدان الأصلية وبلدان المقصد يمكن أن تقلل الهجرة بسبب البؤس والعوز



المصدر: فريق إعداد مطبوعة تقرير عن التنمية في العالم 2023.

ملاحظة: التوافق يشير إلى درجة اتفاق مهارات المهاجر وسماته مع الطلب في بلد المقصد. ويشير الدافع إلى الظروف التي ينتقل بسببها شخص ما - سواء بحثاً عن فرصة، أو بسبب "خوف له ما يبرره" من التعرض للاضطهاد أو بسبب صراع مسلح أو عنف في بلده الأصلي. يلقي الخط الرأسي المتقطع في المربع السفلي الأيمن الضوء على الفرق بين المهاجرين بسبب البؤس والعوز ممن لديهم بعض الاحتياجات إلى الحماية الدولية ومن لا يحتاجونها.

يتطلب تحسين وضع الهجرة القيام بالأمور بطريقة مختلفة

إن هذا الوقت هو وقتٌ عصيب لإصلاح نظام الهجرة. فحالة الاستقطاب تغلب على المناقشات السياسية في العديد من البلدان، على اختلاف مستويات الدخل فيها. وقد زادت التوترات داخل المجتمع الدولي في أعقاب الغزو الروسي لأوكرانيا في عام 2022. ولا تزال حالة عدم اليقين تكتنف الأفاق الاقتصادية العالمية. ومع ذلك، توجد حاجة ماسة لعمل إصلاحات. ومن ثم، تنتظرنا مناقشات صعبة، لكن لا يمكن تجنبها أو إرجاؤها إذا ما أردنا تحقيق المكاسب المنتظرة من الهجرة.

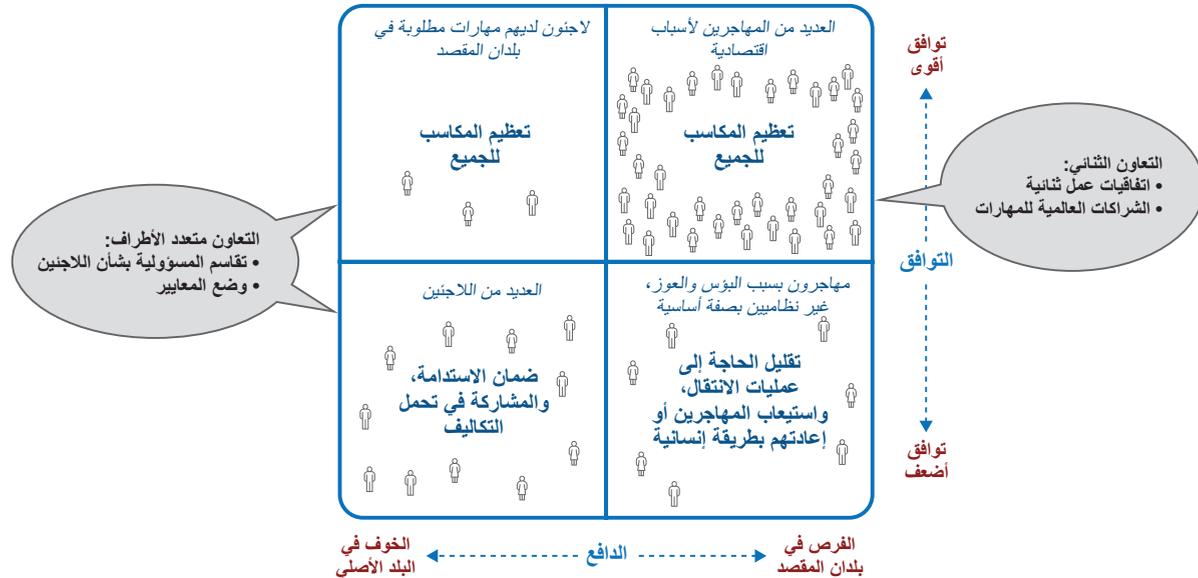
ومن الضروري تدعيم التعاون الدولي: على المستوى الثنائي لتعزيز توافق المهاجرين، وعلى المستوى متعدد الأطراف لمواجهة عمليات الانتقال بدافع الخوف

يجب على كل من البلدان الأصلية وبلدان المقصد إدارة الهجرة على نحو إستراتيجي. فيما يخص البلدان الأصلية، يتمثل التحدي في تعظيم الآثار الإيجابية لهجرة القوى العاملة على مجتمعاتها. أما بلدان المقصد، فيتمثل التحدي الذي يواجهها في التعرف على الإمكانيات التي تتيحها الهجرة وتسخيرها لتلبية احتياجات العمل فيها على المدى الطويل، مع معاملة جميع المهاجرين معاملة إنسانية، ومعالجة الآثار الاجتماعية التي تثيرها مخاوف مواطنيها.

ولزيادة المنافع التي تجنيها من الهجرة، يجب أن تعمل البلدان الأصلية وبلدان المقصد معاً (الشكل 7). ويمكن إضفاء الطابع الرسمي على هذا التعاون من خلال اتفاقيات العمل الثنائية التي تيسر تحقيق توافق أفضل للمهارات، وتمنح الأشخاص الذين ينتقلون وضعاً قانونياً،⁷³ كما هو الحال بين بعض بلدان جزر المحيط الهادئ وأستراليا.⁷⁴ ويمكن أن يساعد التعاون الثنائي في بناء مهارات قابلة للنقل عالمياً في البلدان الأصلية، مثل الشراكات العالمية للمهارات.⁷⁵ كما يُعد التعاون الثنائي أمراً بالغ الأهمية لإدارة عمليات العودة غير الطوعية بطريقة إنسانية. ويمكن استكمالها بمبادرات إقليمية - على سبيل المثال، لمناقشة احتياجات العمل على مستوى مجموعة من البلدان الأصلية وبلدان المقصد، أو لإنشاء برامج إقليمية للاعتراف بالمؤهلات، مثل مبادرة السوق والاقتصاد الموحد التابعة للجماعة الكاريبية والسوق المشتركة.⁷⁶

وتوجد أيضاً حاجة إلى بذل جهود متعددة الأطراف للتعامل مع عمليات الانتقال بدافع الخوف لتدعيم المعايير العالمية والمشاركة في تحمل تكاليف استضافة اللاجئين. فقد شهد الهيكل القانوني الدولي للهجرة والنزوح القسري - ولتحديد من يجب أن يحصل على الحماية الدولية - تطوراً على مدى العقود القليلة الماضية نتيجة التغيرات التي طرأت على أنماط عمليات الانتقال. ولأن هذا الوضع من المرجح أن يستمر، يجب أن

الشكل 7 اختلاف أنواع الهجرة يتطلب أشكالاً معينة من التعاون الدولي



المصدر: فريق إعداد مطبوعة تقرير عن التنمية في العالم 2023.

ملاحظة: التوافق يشير إلى درجة اتفاق مهارات المهاجر وسماته مع الطلب في بلد المقصد. ويشير الدافع إلى الظروف التي ينتقل بسببها شخص ما - سواء بحثاً عن فرصة، أو بسبب "خوف له ما يبرره" من التعرض للاضطهاد أو بسبب صراع مسلح أو عنف في بلده الأصلي.

يتضمن هذا الهيكل منظوراً قوياً للتنمية. ولكن في وقت تتجدد فيه التوترات في المجتمع الدولي، قد يكون التقدم بطيئاً. ويجب استكمال العمل العالمي بجهود إقليمية - على وجه الخصوص المشاركة في تحمل المسؤولية عن استضافة اللاجئين وغيرهم من النازحين قسراً - كما فعلت بلدان أمريكا اللاتينية من خلال السماح لمواطني فنزويلا بالانتقال عبر المنطقة.

إحداث تغيير، يجب الإصغاء للأصوات ضعيفة التمثيل

إصلاح نظام الهجرة هو عملية سياسية. وتُعد البيانات والشواهد ضرورية للإصلاحات الناجحة، وإن كانت غير كافية. ويجب تمكين الفئات المعنية الجديدة من التعبير عن أنفسهم. ويكتسب هذا الأمر أهمية خاصة عندما يطغى الاستقطاب على المناقشات، وعندما توجد أولويات متعددة متضاربة - من بينها قضايا تغير المناخ والأمن الغذائي والتباطؤ الاقتصادي العالمي المستمر.

وفي كل من البلدان الأصلية وبلدان المقصد، يجب أن تشرك المناقشات شرائح واسعة من المجتمع خارج دوائر النخبة. ويمكن متابعة هذا الجهد من خلال اتباع نهج يقوم على إشراك كافة الجهات الحكومية بحيث لا يقتصر على الأجهزة الأمنية، عن طريق دعوة القطاع الخاص والنقابات العمالية لتقييم احتياجات العمل على المدى المتوسط وكيفية تلبيتها، ومن خلال التواصل مع السلطات المحلية، التي غالباً ما تكون في طليعة الاستجابة ومواجهة تحديات الإدماج. ويجب الإصغاء إلى أصوات المهاجرين واللاجئين على حد سواء، وهو ما يتطلب وضع أنظمة لتوجيههم بطرق تضمن التمثيل والمساءلة. ويمكن للبلدان منخفضة ومتوسطة الدخل - بما فيها البلدان الأصلية للمهاجرين لأسباب اقتصادية والبلدان المضيفة للاجئين - أن تشكل أيضاً تحالفات بناءة لتتيح لهم فرصاً أفضل للتعبير عن وجهات نظرهم، وللدفاع عن مصالحهم.

رسالة أمل

ينقل هذا التقرير رسالة أمل. ففي خضم نقاش تهيمن عليه الحجج الأيديولوجية بشأن ما إذا كانت الهجرة أمراً جيداً أم سيئاً، يحاول التقرير الإجابة عن سؤال مختلف هو: كيف يمكن للهجرة أن تصب في مصلحة التنمية العالمية؟ تتطلب الإجابة الاعتراف بكل من المنافع المحتملة والتحديات - الاقتصادية والاجتماعية والبشرية - التي تظهر عندما يعبر الناس الحدود. فالهجرة لا هي جيدة بصفة عامة، ولا سيئة في جميع الأحوال، بل هي أمر يتسم بالتعقيد وله ضرورته، ويتعين إدارتها بشكل أفضل (الجدول 1، وانظر الفصل 9 للاطلاع على مزيد من التفاصيل). ومتى أُديرت الهجرة بشكل جيد، وأينما تم ذلك، فإنها تصبح قوة دافعة لازدهار تعود بالفائدة على الجميع - المهاجرون لأسباب اقتصادية واللاجئون ومن يبقون في بلدانهم، والمجتمعات في البلدان الأصلية وبلدان المقصد.

الجدول 1 التوصيات الرئيسية على مستوى السياسات

عندما يكون هناك طلب على مهارات المهاجرين واللاجئين (توافق قوي)		
التعاون الثنائي تدعيم التوافق	بلد المقصد تعظيم المنافع، وتقليل التكاليف	البلد الأصلي إدارة الهجرة للحد من الفقر
اتفاقيات العمل الثنائية لتنظيم عمليات الانتقال التي تعود بالنفع على الجميع وتسهيلها. خفض تكاليف التشغيل. تتمة المهارات. إقامة شراكات لتمويل تطوير المهارات المطلوبة في أسواق العمل الوطنية والعالمية على حد سواء.	الإستراتيجية التعرف على احتياجات العمل. بناء توافق في الآراء بشأن دور الهجرة. ضمان اتساق السياسات. الدخول والوضع. تحفيز الهجرة الأكثر توافقاً. ضمان حصول المهاجرين على وضع وحقوق رسمية. الشمول الاقتصادي. تسهيل الاندماج في سوق العمل. تعزيز الاعتراف بمؤهلات المهاجرين. محاربة الاستغلال وتعزيز العمل اللائق. الشمول الاجتماعي. منع الفصل وتسهيل الحصول على الخدمات. محاربة التمييز. دعم المواطنين. دعم المواطنين المتأثرين سلباً من حيث نواتج التوظيف والخدمات العامة عن طريق الحماية الاجتماعية والاستثمارات العامة.	الإستراتيجية جعل الهجرة جزءاً من إستراتيجيات التنمية. التحويلات. الاستفادة من التحويلات المالية للحد من الفقر، وخفض تكاليفها. المعرفة. العمل مع المغتربين والعائدين لتحفيز نقل المعرفة وتدعيم الإدماج في الاقتصاد العالمي. تنمية المهارات والتخفيف من حدة تزييف العقول. توسيع نطاق التعليم والتدريب على المهارات المطلوبة في كل من أسواق العمل الوطنية والعالمية. الحماية. توفير الحماية للمواطنين في الخارج. دعم أفراد الأسرة المعرضين للخطر الذين تم التخلي عنهم.
عندما لا يكون هناك طلب على مهارات اللاجئين (ضعف التوافق، وبدافع الخوف)		
المجتمع الدولي المشاركة في تحمل التكاليف مع البلدان المضيفة	البلد المضيف الإدارة من منظور متوسط الأجل وتعزيز التوافق	
المشاركة في تحمل المسؤولية. منع حدوث الأوضاع التي تتسبب في فرار اللاجئين، أو تسويتها. توفير مبالغ كافية من التمويل متوسط الأجل. زيادة خيارات إعادة التوطين. توسيع قاعدة الدعم لما يتجاوز المساهمين الرئيسيين الحاليين. وضع نهج إقليمية. الحلول. مواصلة العمل من أجل إيجاد "حلول دائمة" (العودة الطوعية أو الاندماج المحلي أو إعادة التوطين). استحداث أوضاع مبتكرة لتوفير حماية رسمية والحصول على الفرص على المدى المتوسط.	المؤسسات والأدوات. تعميم دعم اللاجئين من خلال الوزارات التنفيذية. وضع أطر تمويل مستدامة. الانتقال الداخلي. تسهيل عمليات انتقال اللاجئين نحو الفرص وتشجيعها. الاعتماد على النفس. تمكين اللاجئين من الحصول على وظائف في سوق العمل الرسمية. الشمول في الخدمات الوطنية. تقديم الخدمات التعليمية والصحية والاجتماعية للاجئين من خلال الأنظمة الوطنية.	

الجدول 1 التوصيات الرئيسية على مستوى السياسات (تابع)

عندما لا يكون هناك طلب على مهارات المهاجرين (ضعف التوافق، ليس بدافع الخوف)		
البلد الأصلي	بلد المرور العابر	بلد المقصد
تقليل الحاجة إلى عمليات الانتقال بسبب اليأس والعوز	التنسيق مع بلدان المقصد	احترام كرامة المهاجرين
القدرة على الصمود. تعزيز الحماية الاجتماعية. إيجاد بدائل محلية للهجرة الدولية. التعليم. بناء المهارات التي تتيح للناس المزيد من الخيارات. الشمول. تعزيز التنمية الشاملة والخضراء. تعزيز التكيف مع تغير المناخ.	التعاون. العمل مع بلدان المقصد لاستيعاب المهاجرين أو إعادتهم بطريقة إنسانية (إلى آخر بلد مرور عابر).	الاحترام. معاملة جميع المهاجرين معاملة إنسانية. الحماية التكميلية. تدعيم تماسك النظام الحالي لحماية الأشخاص المعرضين للخطر من غير اللاجئين. المسارات القانونية. تغيير حوافز المهاجرين من خلال إنشاء مسارات قانونية للعمال الذين يوجد طلب عليهم، بما في ذلك العمال ذوو المهارات المحدودة. الإنقاذ. إدارة عمليات الإعادة الضرورية بطريقة إنسانية. إحكام الخناق على المهربين والاستغلاليين من أرباب العمل. تدعيم قدرات المؤسسات على إنجاز إجراءات دخول البلد.
اتباع طريقة مختلفة في وضع سياسات الهجرة		
البيانات والشواهد	الأدوات المالية	أصوات جديدة
المواءمة والتنسيق: تنسيق طرق جمع البيانات. بناء قاعدة الشواهد. الاستثمار في أنواع جديدة من المسوح الاستقصائية للاسترشاد بها في عملية وضع السياسات. تعزيز البيانات المفتوحة. تشجيع البحث عن طريق إتاحة البيانات على نطاق واسع، مع احترام خصوصية المهاجرين واللاجئين.	أدوات جديدة أو موسعة. استخدام أدوات لدعم البلدان المضيفة للاجئين. تقديم الدعم الخارجي للبلدان منخفضة ومتوسطة الدخل التي تستقبل المهاجرين ذوي مستويات التوافق الأضعف. تعزيز استخدام الأدوات القائمة. تحفيز مشاركة القطاع الخاص. دعم البلدان الأصلية في الاستفادة من الهجرة من أجل التنمية. تحفيز التعاون الثنائي والإقليمي.	البلدان المتضررة. بناء تحالفات فيما بين البلدان التي تواجه تحديات مشتركة. الأطراف المحلية المعنية. ضمان مشاركة مجموعة كبيرة من الأطراف المعنية في عمليات اتخاذ القرار. أصوات المهاجرين واللاجئين. تطوير أنظمة التمثيل والمساءلة لتنظيم الاستماع لأصوات المهاجرين واللاجئين.

المصدر: فريق إعداد مطبوعة تقرير عن التنمية في العالم 2023.

الحواشي

1. أرميتاج وآخرون (2011)؛ وباير وآخرون (2021).
2. للمزيد من التفاصيل، انظر الفصل الثاني.
3. للمزيد من التفاصيل، انظر الفصول من الرابع إلى السادس.
4. للمزيد من التفاصيل، انظر أيضاً الفصل الثالث.
5. بلاك، وكنيفتون، وشميت فيركيرك (2011)؛ وبلاك وآخرون (2011)؛ ماكليمان (2016).
6. قاعدة البيانات العالمية للزوح الداخلي، ومركز رصد الزوح الداخلي، جنيف، <https://www.internal-displacement.org/database/>
7. للمزيد من التفاصيل، انظر الفصل الثالث.
8. الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ (2022).
9. سيسييه وآخرون (2022)؛ والهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ (2022)، الفصل السابع.
10. كليمنت وآخرون (2021)؛ ريغود وآخرون (2018).
11. أداة البحث في البيانات المتعلقة باللاجئين (لوحة البيانات)، مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، جنيف: <https://popstats.unhcr.org/refugee-statistics/download>
12. ميلاندر وأوبيرغ (2006).
13. البنك الدولي (2017).
14. كليمنتس (2011).
15. فريدمان (2019).
16. للمزيد من التفاصيل، انظر الفصل الرابع.
17. البنك الدولي (2018).
18. مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان (1951)، المادة 33.
19. للتعرف على مصفوفة التوافق والدوافع، انظر الفصل الأول.
20. لمعرفة أعداد المهاجرين، انظر الفصل الثاني.
21. للمزيد من التفاصيل، انظر الفصل السادس.
22. بيكالا كير وآخرون (2016).
23. لافورتون، وسوشا-ديتريش، وفيكستروم (2019).
24. للمزيد من التفاصيل، انظر الفصل السادس.
25. للمزيد من التفاصيل، انظر الفصل السادس.
26. للمزيد من التفاصيل، انظر الفصل السادس ونقطة الضوء رقم 6.
27. للاطلاع على مناقشة الآثار الاجتماعية والثقافية للهجرة، انظر الفصل السادس.
28. مكتب الإحصاء الكندي (2013).
29. موريس-سوزوكي (1995).
30. دوستمان، وغليتز، وفراتيني (2008).
31. تشين، ودايزال، وإيمبرمان (2012)؛ فراتيني وميستشي (2019).
32. أوسبورغ، وشنيك، وهينز (2019)؛ بالديني، وفيدريتش، (2011)؛ بابيتسستا، ومارلييه (2019)؛ بوش وكارديرو، وفاري (2010)؛ فونسيكا، ومك-غاريفل، وإستيفيس (2010).
33. كليمنس (2021).
34. بوسافي وأوزدن (2022)؛ دوستمان وغورلاش (2016)؛ منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (2008).
35. للمزيد من المعلومات عن تكاليف الهجرة، انظر الفصل الخامس.
36. غراهام وجوردون (2011)؛ مازوكاتو وآخرون (2015)؛ باريناس (2001).
37. كورتيس (2015)؛ جوبار (2019).
38. منظمة العمل الدولية (2019).
39. ناديو ونياركو وانغ (2016)؛ وبان (2012).
40. داملانغ وإينيسبيرغر وشتوميف (2020)؛ ودوليب (2015).
41. منظمة العمل الدولية (2016)؛ منظمة العمل الدولية، ومجموعة Walk Free، والمنظمة الدولية للهجرة (2022)؛ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2020).
42. للمزيد من التفاصيل، انظر الفصل الخامس.
43. للمزيد من التفاصيل، انظر الفصل الخامس.
44. تشاندا وسرينيفاسان (2006)؛ دوكويير ورايهورت (2012)؛ كير (2008).
45. بيكالا كير وآخرون (2017).
46. كليمنس (2015)؛ منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (2018).

47. للمزيد من التفاصيل، انظر الفصل الخامس.
48. أنغ وتيونغسون (2023)؛ وبوسافي (2023).
49. منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (2021).
50. للمزيد من التفاصيل، انظر الفصل السابع.
51. ديفيكتور ودو (2017). استناداً إلى بيانات عام 2021 من أداة البحث في البيانات المتعلقة باللاجئين (لوحة البيانات)، مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، جنيف، <https://popstats.unhcr.org/refugee-statistics/download/>. المتوسط لا يشمل اللاجئين بسبب الحرب في أوكرانيا.
52. ديفيكتور ودو (2017). للحصول على بيانات عام 2020، انظر أداة البحث في البيانات المتعلقة باللاجئين (مجموعات بيانات يمكن البحث فيها)، مديرية الإحصاء والدراسات الديموغرافية، قسم البيانات العالمية، مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، كوينهاغن، <https://www.unhcr.org/refugee-statistics/download/?url=2bxU2f>.
53. بورتير وهاسلام (2005).
54. حسام وآخرون (2022).
55. روسياسكو وآخرون (2023).
56. المؤسسة الدولية للتنمية (2021، 162).
57. الموقع الإلكتروني الأوروبي للإدماج (2022).
58. تومين (2023).
59. المؤسسة الدولية للتنمية (2021، 9).
60. للمزيد من التفاصيل، انظر الفصل السابع.
61. في نهاية عام 2022، احتلت تركيا وكولومبيا وألمانيا وباكستان وأوغندا والاتحاد الروسي وبولندا والسودان وبنغلاديش وإثيوبيا وجمهورية إيران الإسلامية ولبنان المراكز الأثني عشر الأولى بوصفها البلدان التي تستضيف أكبر عدد من اللاجئين. انظر أداة البحث في البيانات المتعلقة باللاجئين (لوحة البيانات)، مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، جنيف، <https://popstats.unhcr.org/refugee-statistics/download/>.
62. هي مؤسسات الاتحاد الأوروبي وألمانيا والولايات المتحدة (منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية 2021).
63. هي كندا وألمانيا والسويد والولايات المتحدة (منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية 2021).
64. حكومة الأردن (2016).
65. الصندوق الائتماني الأوروبي للطوارئ من أجل أفريقيا (2018).
66. الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (الإيغاد) (2022).
67. للمزيد من التفاصيل، انظر الفصل الثامن، الإطار 4-8.
68. المنظمة الدولية للهجرة (2020).
69. للمزيد من التفاصيل، انظر الفصل الثامن، الإطار 1-8.
70. إنفانتي وآخرون (2012).
71. باوليتي (2023).
72. للمزيد من التفاصيل، انظر الفصل الثامن.
73. شبكة الأمم المتحدة المعنية بالهجرة (2022).
74. منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (2018).
75. كليمنس (2015).
76. للمزيد من التفاصيل، انظر الفصل الثامن.

المراجع

- Ang, Alvin, and Erwin R. Tiongson. 2023. "Philippine Migration Journey: Processes and Programs in the Migration Life Cycle." Background paper prepared for *World Development Report 2023*, World Bank, Washington, DC.
- Armitage, Simon J., Sabah A. Jasim, Anthony E. Marks, Adrian G. Parker, Vitaly I. Usik, and Hans-Peter Uerpmann. 2011. "The Southern Route 'Out of Africa': Evidence for an Early Expansion of Modern Humans into Arabia." *Science* 331 (6016): 453–56.
- Auspurg, Katrin, Andreas Schneck, and Thomas Hinz. 2019. "Closed Doors Everywhere? A Meta-Analysis of Field Experiments on Ethnic Discrimination in Rental Housing Markets." *Journal of Ethnic and Migration Studies* 45 (1): 95–114.
- Baldini, Massimo, and Marta Federici. 2011. "Ethnic Discrimination in the Italian Rental Housing Market." *Journal of Housing Economics* 20 (1): 1–14.
- Baptista, Isabel, and Eric Marlier. 2019. *Fighting Homelessness and Housing Exclusion in Europe: A Study of National Policies*. Synthesis Report, European Social Policy Network. Brussels: European Commission.
- Beyer, Robert M., Mario Krapp, Anders Eriksson, and Andrea Manica. 2021. "Climatic Windows for Human Migration Out of Africa in the Past 300,000 Years." *Nature Communications* 12 (1): 4889.
- Black, Richard, Stephen R. G. Bennett, Sandy M. Thomas, and John R. Beddington. 2011. "Migration as Adaptation." *Nature* 478 (7370): 447–49.
- Black, Richard, Dominic Kniveton, and Kerstin Schmidt-Verkerk. 2011. "Migration and Climate Change: Towards an Integrated Assessment of Sensitivity." *Environment and Planning A: Economy and Space* 43 (2): 431–50.
- Bosch, Mariano, M. Angeles Carnero, and Lidia Farré. 2010. "Information and Discrimination in the Rental Housing Market: Evidence from a Field Experiment." *Regional Science and Urban Economics* 40 (1): 11–19.
- Bossavie, Laurent Loic Yves. 2023. "Low-Skilled Temporary Migration Policy: The Case of Bangladesh." Background paper prepared for *World Development Report 2023*, World Bank, Washington, DC.
- Bossavie, Laurent Loic Yves, and Çağlar Özden. 2022. "Impacts of Temporary Migration on Development in Origin Countries." Policy Research Working Paper 9996, World Bank, Washington, DC.
- Chanda, Rupa, and Niranjana Sreenivasan. 2006. "India's Experience with Skilled Migration." In *Competing for Global Talent*, edited by Christiane Kuptsch and Eng Fong Pang, 215–56. Geneva: International Institute for Labour Studies, International Labour Organization.
- Chin, Aimee, N. Meltem Daysal, and Scott A. Imberman. 2012. "Impact of Bilingual Education Programs on Limited English Proficient Students and Their Peers: Regression Discontinuity Evidence from Texas." NBER Working Paper 18197, National Bureau of Economic Research, Cambridge, MA.
- Cissé, Guéladio, Robert McLeman, Helen Adams, Paulina Aldunce, Kathryn Bowen, Diarmid Campbell-Lendrum, Susan Clayton, et al. 2022. "Health, Wellbeing and the Changing Structure of Communities." In *Climate Change 2022: Impacts, Adaptation, and Vulnerability*, 1041–1170. Sixth Assessment Report. Geneva: Intergovernmental Panel on Climate Change; New York: Cambridge University Press.

- Clemens, Michael A. 2011. "Economics and Emigration: Trillion-Dollar Bills on the Sidewalk?" *Journal of Economic Perspectives* 25 (3): 83–106.
- Clemens, Michael A. 2015. "Global Skill Partnerships: A Proposal for Technical Training in a Mobile World." *IZA Journal of Labor Policy* 4 (2): 1–18.
- Clemens, Michael A. 2021. "The Fiscal Effect of Immigration: Reducing Bias in Influential Estimates." CESifo Working Paper 9464, Munich Society for the Promotion of Economic Research, Center for Economic Studies, Ludwig Maximilian University and Ifo Institute for Economic Research, Munich.
- Clement, Viviane, Kanta Kumari Rigaud, Alex de Sherbinin, Bryan Jones, Susana Adamo, Jacob Schewe, Nian Sadiq, and Elham Shabahat. 2021. *Groundswell Part 2: Acting on Internal Climate Migration*. Washington, DC: World Bank.
- Cortés, Patricia. 2015. "The Feminization of International Migration and Its Effects on the Children Left Behind: Evidence from the Philippines." *World Development* 65 (January): 62–78.
- Damelang, Andreas, Sabine Ebersperger, and Felix Stumpf. 2020. "Foreign Credential Recognition and Immigrants' Chances of Being Hired for Skilled Jobs—Evidence from a Survey Experiment among Employers." *Social Forces* 99 (2): 648–71.
- Devictor, Xavier, and Quy-Toan Do. 2017. "How Many Years Have Refugees Been in Exile?" *Population and Development Review* 43 (2): 355–69.
- Docquier, Frédéric, and Hillel Rapoport. 2012. "Globalization, Brain Drain, and Development." *Journal of Economic Literature* 50 (3): 681–730.
- Duleep, Harriet Orcutt. 2015. "The Adjustment of Immigrants in the Labor Market." In *The Immigrants*, edited by Barry R. Chiswick and Paul W. Miller, 105–82. Vol. 1A of *Handbook of the Economics of International Migration*. Oxford, UK: Elsevier.
- Dustmann, Christian, Albrecht Glitz, and Tommaso Frattini. 2008. "The Labour Market Impact of Immigration." *Oxford Review of Economic Policy* 24 (3): 477–94.
- Dustmann, Christian, and Joseph-Simon Görlach. 2016. "The Economics of Temporary Migrations." *Journal of Economic Literature* 54 (1): 98–136.
- EUTF for Africa (European Union Emergency Trust Fund for Africa). 2018. "Ethiopia Job Compact Sector Reform and Performance Contract." Adoption Date, May 29, 2018, Directorate-General for International Partnerships, European Commission, Brussels. https://ec.europa.eu/trustfundforafrica/region/horn-africa/ethiopia/ethiopia-job-compact-sector-reform-and-performance-contract_en.
- EWSI (European Web Site on Integration). 2022. "Poland: Parliament Adopts Law on Assistance to Ukrainian Refugees." *News*, March 18, 2022. https://ec.europa.eu/migrant-integration/news/poland-parliament-adopts-law-assistance-ukrainian-refugees_en.
- Fonseca, Maria Lucinda, Jennifer McGarrigle, and Alina Esteves. 2010. "Possibilities and Limitations of Comparative Quantitative Research on Immigrants' Housing Conditions." PROMINSTAT Working Paper 6, Promoting Comparative Quantitative Research in the Field of Migration and Integration in Europe, Directorate-General for Research and Innovation, European Commission, Brussels.
- Frattini, Tommaso, and Elena Meschi. 2019. "The Effect of Immigrant Peers in Vocational Schools." *European Economic Review* 113 (April): 1–22.
- Frieden, Jeffrey. 2019. "The Politics of the Globalization Backlash: Sources and Implications." In *Meeting Globalization's Challenges: Policies to Make Trade Work for All*, edited by Luís A. V. Catão and Maurice Obstfeld, 181–96. Washington, DC: International Monetary Fund; Princeton, NJ: Princeton University Press.
- Government of Jordan. 2016. "The Jordan Compact: A New Holistic Approach between the Hashemite Kingdom of Jordan and the International Community to Deal with the Syrian Refugee Crisis." Statement of the Government of Jordan, Supporting Syria and the Region Conference 2016, London, February 4, 2016. <https://reliefweb.int/report/jordan/jordan-compact-new-holistic-approach-between-hashemite-kingdom-jordan-and>.
- Graham, Elspeth, and Lucy P. Jordan. 2011. "Migrant Parents and the Psychological Well-Being of Left-Behind Children in Southeast Asia." *Journal of Marriage and the Family* 73 (4): 763–87.
- Hussam, Reshmaan N., Erin M. Kelley, Gregory V. Lane, and Fatima T. Zahra. 2022. "The Psychosocial Value of Employment: Evidence from a Refugee Camp." *American Economic Review* 112 (11): 3694–724.
- IDA (International Development Association). 2021. *IDA19 Mid-Term Refugee Policy Review*. Washington, DC: IDA. <https://documents1.worldbank.org/curated/en/826851636575674627/pdf/IDA19-Mid-Term-Refugee-Policy-Review.pdf>.
- IGAD (Intergovernmental Authority on Development). 2022. "Learning and Experience Sharing between National Refugee Agencies of Ethiopia, Kenya, Somalia, South Sudan, Sudan, and Uganda." *Migration* (post), July 4–8, 2022. <https://igad.int/learning-and-experience-sharing-between-national-refugee-agencies-of-ethiopia-kenya-somalia-south-sudan-sudan-and-uganda/>.
- ILO (International Labour Organization). 2016. "Protecting Migrant Domestic Workers: The International Legal Framework at a Glance." Briefing Note, Global Action Programme on Migrant Domestic Workers and Their Families, Research Series, ILO, Geneva.
- ILO (International Labour Organization). 2019. "General Principles and Operational Guidelines for Fair Recruitment and Definition of Recruitment Fees and Related Costs." Fundamental Principles and Rights at Work Branch, Labour Migration Branch, ILO, Geneva.
- ILO (International Labour Organization), Walk Free, and IOM (International Organization for Migration). 2022. *Global Estimates of Modern Slavery: Forced Labour and Forced Marriage*. Geneva: ILO; Nedlands, WA: Walk Free; Geneva: IOM.
- Infante, César, Alvaro J. Idrovo, Mario S. Sánchez-Domínguez, Stéphane Vinhas, and Tonatiuh González-Vázquez. 2012. "Violence Committed against Migrants in Transit: Experiences on the Northern Mexican Border." *Journal of Immigrant and Minority Health* 14 (3): 449–59.
- IOM (International Organization for Migration). 2020. "Calculating 'Death Rates' in the Context of Migration Journeys: Focus on the Central Mediterranean." GMDAC Briefing Series: Towards Safer Migration in Africa:

- Migration and Data in Northern and Western Africa, Global Migration Data Analysis Centre, IOM, Berlin.
- IPCC (Intergovernmental Panel on Climate Change). 2022. *Climate Change 2022: Impacts, Adaptation, and Vulnerability*. Sixth Assessment Report. Geneva: IPCC; New York: Cambridge University Press.
- Jaupart, Pascal. 2019. "No Country for Young Men: International Migration and Left-Behind Children in Tajikistan." *Economics of Transition and Institutional Change* 27 (3): 579–614.
- Kerr, William R. 2008. "Ethnic Scientific Communities and International Technology Diffusion." *Review of Economics and Statistics* 90 (3): 518–37.
- Lafortune, Gaétan, Karolina Socha-Dietrich, and Erik Vickstrom. 2019. "Recent Trends in International Mobility of Doctors and Nurses." In *Recent Trends in International Migration of Doctors, Nurses, and Medical Students*, 11–34. Paris: Organisation for Economic Co-operation and Development.
- Mazzucato, Valentina, Djamilia Schans, Kim Caarls, and Cris Beauchemin. 2015. "Transnational Families between Africa and Europe." *International Migration Review* 49 (1): 142–72.
- McLeman, Robert. 2016. "Migration as Adaptation: Conceptual Origins, Recent Developments, and Future Directions." In *Migration, Risk Management and Climate Change: Evidence and Policy Responses*, edited by Andrea Milan, Benjamin Schraven, Koko Warner, and Noemi Cascone, 213–29. Global Migration Issues Series, vol. 6. Geneva: International Organization for Migration; Cham, Switzerland: Springer International.
- Melander, Erik, and Magnus Öberg. 2006. "Time to Go? Duration Dependence in Forced Migration." *International Interactions* 32 (2): 129–52.
- Morris-Suzuki, Tessa. 1995. "The Invention and Reinvention of 'Japanese Culture.'" *Journal of Asian Studies* 54 (3): 759–80.
- Naidu, Suresh, Yaw Nyarko, and Shing-Yi Wang. 2016. "Monopsony Power in Migrant Labor Markets: Evidence from the United Arab Emirates." *Journal of Political Economy* 124 (6): 1735–92.
- OECD (Organisation for Economic Co-operation and Development). 2008. *International Migration Outlook 2008*. Paris: OECD.
- OECD (Organisation for Economic Co-operation and Development). 2018. "What Would Make Global Skills Partnerships Work in Practice?" Migration Policy Debates 15, OECD, Paris.
- OECD (Organisation for Economic Co-operation and Development). 2021. "Financing for Refugee Situations 2018–19." Forced Displacement Series, OECD, Paris.
- OHCHR (Office of the United Nations High Commissioner for Human Rights). 1951. "Convention Relating to the Status of Refugees." Adopted July 28, 1951, by the United Nations Conference of Plenipotentiaries on the Status of Refugees and Stateless Persons Convened under General Assembly Resolution 429 (V) of December 14, 1950. OHCHR, Geneva. <https://www.ohchr.org/en/instruments-mechanisms/instruments/convention-relating-status-refugees>.
- Pan, Ying. 2012. "The Impact of Legal Status on Immigrants' Earnings and Human Capital: Evidence from the IRCA 1986." *Journal of Labor Research* 33 (2): 119–42.
- Paoletti, Sarah. 2023. "Temporary Protected Status in the United States: An Incomplete and Imperfect Complementary System of Protection." Background paper prepared for *World Development Report 2023*, World Bank, Washington, DC.
- Parreñas, Rhacel Salazar. 2001. "Mothering from a Distance: Emotions, Gender, and Intergenerational Relations in Filipino Transnational Families." *Feminist Studies* 27 (2): 361–90.
- Pekkala Kerr, Sari, William R. Kerr, Çağlar Özden, and Christopher Robert Parsons. 2016. "Global Talent Flows." *Journal of Economic Perspectives* 30 (4): 83–106.
- Pekkala Kerr, Sari, William R. Kerr, Çağlar Özden, and Christopher Robert Parsons. 2017. "High-Skilled Migration and Agglomeration." *Annual Review of Economics* 9 (1): 201–34.
- Porter, Matthew, and Nick Haslam. 2005. "Predisplacement and Postdisplacement Factors Associated with Mental Health of Refugees and Internally Displaced Persons: A Meta-Analysis." *JAMA* 294 (5): 602–12.
- Rigaud, Kanta Kumari, Alex de Sherbinin, Bryan Jones, Jonas Bergmann, Viviane Clement, Kayly Ober, Jacob Schewe, et al. 2018. *Groundswell: Preparing for Internal Climate Migration*. Washington, DC: World Bank.
- Rossiasco, Paula Andrea, Patricia de Narvaez, Ana Aguilera, Greta Granados, Paola Guerra, and Taimur Samad. 2023. "Adapting Public Policies in Response to an Unprecedented Influx of Refugees and Migrants: Colombia Case Study of Migration from Venezuela." Background paper prepared for *World Development Report 2023*, World Bank, Washington, DC.
- StatCan (Statistics Canada). 2013. "Immigration and Ethno-cultural Diversity in Canada: National Household Survey, 2011." Analytical Document, Catalogue 99-010-X2011001, StatCan, Innovation, Science, and Economic Development Canada, Ottawa. <https://www12.statcan.gc.ca/nhs-enm/2011/as-sa/99-010-x/99-010-x2011001-eng.pdf>.
- Tumen, Semih. 2023. "The Case of Syrian Refugees in Türkiye: Successes, Challenges, and Lessons Learned." Background paper prepared for *World Development Report 2023*, World Bank, Washington, DC.
- UNDP (United Nations Development Programme). 2020. *Human Mobility, Shared Opportunities: A Review of the 2009 Human Development Report and the Way Ahead*. New York: UNDP.
- United Nations. 2018. "Global Compact on Refugees." United Nations, New York. <https://www.unhcr.org/5c658aed4>.
- United Nations. 2019. "Resolution Adopted by the General Assembly on 19 December 2018: Global Compact for Safe, Orderly and Regular Migration." Document A/RES/73/195, United Nations, New York. https://www.un.org/en/development/desa/population/migration/generalassembly/docs/globalcompact/A_RES_73_195.pdf.
- United Nations Network on Migration. 2022. "Guidance on Bilateral Labour Migration Agreements." United Nations Network on Migration, Geneva.
- World Bank. 2017. *Forcibly Displaced: Toward a Development Approach Supporting Refugees, the Internally Displaced, and Their Hosts*. Washington, DC: World Bank.
- World Bank. 2018. *Moving for Prosperity: Global Migration and Labor Markets*. Policy Research Report. Washington, DC: World Bank.

محتويات تقرير عن التنمية في العالم 2023: المهاجرون واللاجئون والمجتمعات

مقدمة

شكر وتقدير

النقاط والرسائل الرئيسية

مسرد المصطلحات

عرض عام

الفصل 1: مصفوفة التوافق والدوافع

تحت الضوء 1: التسلسل التاريخي

الجزء 1: الهجرة ذات ضرورة متزايدة للبلدان من مختلف مستويات الدخل

الفصل 2: الأرقام: فهم من ينتقل، وإلى أين، ولماذا

تحت الضوء 2: البيانات

الفصل 3: آفاق المستقبل: تغيير الأنماط والاحتياجات والمخاطر

تحت الضوء 3: اعتبارات منهجية

الجزء 2: عندما تكون درجة التوافق قوية، تكون المكاسب كبيرة

الفصل 4: المهاجرون: الازدهار – بل تحقيق المزيد منه عند التمتع بالحقوق

تحت الضوء 4: المساواة بين الجنسين

الفصل 5: البلدان الأصلية: إدارة الهجرة من أجل تحقيق التنمية

تحت الضوء 5: قياس التحويلات المالية

الفصل 6: بلدان المقصد: تعظيم المكاسب من خلال السياسات الاقتصادية والاجتماعية

تحت الضوء 6: العنصرية وكرهية الأجانب والتمييز

الجزء 3: عندما يكون التوافق ضعيفاً، يجب المشاركة في تحمل التكاليف - وخفضها - على مستوى

متعدد الأطراف

الفصل 7: اللاجئون: الإدارة من منظور متوسط الأجل

تحت الضوء 7: النزوح الداخلي وحالات انعدام الجنسية

الفصل 8: المهاجرون بسبب البؤس والعوز: الحفاظ على الكرامة

تحت الضوء 8: "الأسباب الجذرية" والتنمية

الجزء 4: يتطلب تحسين وضع الهجرة القيام بالأمور بطريقة مختلفة

الفصل 9: التوصيات: تحسين وضع الهجرة

المراجعة البيئية بيان المنافع البيئية

تلتزم مجموعة البنك الدولي بالحد من آثار أنشطتها على البيئة. ودعماً لهذا الالتزام، نستغل خيارات النشر الإلكتروني وتكنولوجيا الطبع عند الطلب، والموجودة في مراكز إقليمية حول العالم. وتتيح هذه المبادرات معاً تقليل مرات الطباعة وتقليص مسافات الشحن، بما يؤدي إلى الحد من استهلاك الورق، واستخدام الكيماويات، وانبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري، والنفائيات.

وتلتزم هذه المطبوعة بالمعايير الموصى بها لاستخدام الورق التي وضعتها مبادرة الصحافة الخضراء. وتُطبع أغلب كتبنا على ورق مُوثَّق من مجلس رعاية الغابات، وتحتوي كلها تقريباً على محتوى معاد تدويره بنسبة 50-100%.

أما الألياف المعاد تدويرها في أوراق كتابنا فهي إما غير مبيضة أو مبيضة باستخدام عمليات خالية تماماً من الكلور، أو خالية من الكلور المعالج، أو خالية من الكلور الأولي المعزز.

للمزيد من المعلومات عن فلسفة البنك البيئية، يمكن الرجوع إلى الموقع التالي:

<http://www.worldbank.org/corporateresponsibility>



تمثل الهجرة أحد التحديات التي تواجه التنمية، حيث يعيش نحو 184 مليون شخص، أو 2.3% من سكان العالم، خارج بلدان جنسيتهم. ويتواجد نصفهم تقريباً في بلدان منخفضة ومتوسطة الدخل. لكن ما الذي يحمله لنا المستقبل؟

في وقت يحاول فيه العالم جاهداً التغلب على الاختلالات الاقتصادية العالمية، والاتجاهات الديموغرافية المتباينة، وتغيّر المناخ، ستصبح حركة الهجرة ضرورة في العقود القادمة للبلدان من مختلف مستويات الدخل. ومتى أُديرَت الهجرة بشكل جيد، فإنها تصبح قوة دافعة للازدهار، ويمكن أن تساعد في تحقيق أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة.

تقترح مطبوعة تقرير عن التنمية في العالم 2023 نهجاً مبتكراً لتعظيم الآثار الإنمائية لعمليات الانتقال عبر الحدود على كل من بلدان المقصد والبلدان الأصلية وعلى المهاجرين واللاجئين أنفسهم. ويستند هذا الإطار الذي يقدمه التقرير، المستمد من اقتصاديات العمل والقانون الدولي، إلى "مصفوفة للتوافق والدوافع" تركز على عاملين اثنين: مدى توافق مهارات المهاجرين وخصائصهم مع احتياجات بلدان المقصد والدوافع الكامنة وراء عمليات انتقالهم. ويُمكن هذا النهج واضعي السياسات من التمييز بين مختلف أنواع عمليات الانتقال وتصميم سياسات الهجرة لكل منها. وسيكون التعاون الدولي أمراً بالغ الأهمية للإدارة الفعالة لحركة الهجرة.